أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات وانعكاس ذلك على عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري

د. أسامة مجدي فؤاد محمد أبو العلا[1]

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك من خلال اعتبار رأي مراقب الحسابات (إبداء الرأي المتحفظ أو الرأي النظيف) متغير وسيط، وذلك من خلال التطبيق على ٨٥ شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، حيث بلغت عدد المشاهدات ١٣٦٠ مشاهدة، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٧. وتم اشتقاق أربعة فروض رئيسية. وتتمثل المساهمة العلمية لهذه الدراسة في قيام الباحث بصياغة نموذج جديد لدراسة الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك من خلال اعتبار رأي مراقب الحسابات (إبداء الرأي المتحفظ أو الرأي النظيف) متغير وسيط، وعلى حد علم الباحث تعتبر هذه الدراسة أول دراسة قامت بدراسة هذا الأثر غير المباشر السابق ذكره أعلاه في جميع دول العالم بصفة عامة، وفي جمهورية مصر العربية بصفة خاصة. وتوصل الباحث إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة بصورة أكبر من المراجعة الخارجية الفردية، وهذا الأثر المعنوي الموجب يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية المشتركة، رأي مراقب الحسابات (إبداء الرأي المتحفظ أو الرأي النظيف)، عدم تماثل المعلومات.

[1]مدرس بقسم المحاسبة- كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.
Email: Osama.magdy@alexu.edu.eg.

The effect of joint audit on auditor's opinion and its impact on information asymmetry - An applied study on firms listed on the Egyptian stock exchange.

The purpose of this paper is to develop a new model for the indirect effect of joint audit on information asymmetry. The sample used in the current study consists of 1360 observations of Egyptian firms listed on the Egyptian Stock exchange through the period from 2002 to 2017. The paper concludes that the new model is useful in explaining the indirect effect of joint audit on information asymmetry. It finds that joint audit has a significant positive effect on the qualified auditor's opinion. Joint audit has a significant negative effect on information asymmetry. Qualified auditor's opinion has a significant negative effect on information asymmetry. Joint audit has a significant positive effect on the qualified auditor's opinion and this effect leads to decrease information asymmetry. To the best of the author knowledge, there are no Egyptian studies to date examining the indirect effect of joint audit on information asymmetry. Consequently, this paper contributes to the limited literature by suggesting a new model for the effect of joint audit on auditor's opinions and its impact on information asymmetry.

Keywords: Joint Audit; Auditor's Opinion; Information Asymmetry.

١ – مقدمة البحث:

لقد كان لانتقادات مهنة المراجعة الناتجة عن موجة الفضائح التجارية والمالية الأخيرة أثر كبير على أنشطة المنظمين في جميع أنحاء العالم. فلقد أدت إخفاقات المراجعة إلى تغييرات كبيرة في أساليب المراجعة. ويتمثل أحد الاتجاهات الحديثة في مهنة المراجعة في زيادة التركيز على تعزيز وتدعيم جودة المراجعة، لا سيما فيما يتعلق بتحسين تقرير مراقب الحسابات (Baldauf & Steckel, 2012). إذ يساهم مراقبي الحسابات في تدعيم وتعزيز الثقة في القوائم المالية والاستقرار المالي من خلال التحقق من المعلومات المحاسبية المعدة من قبل إدارة الشركة. وبالتالي فإن عمليات المراجعة الخارجية هي آلية مراقبة لحماية حملة الأسهم والمستثمرين من مخاطر الوكالة، وبالتالي تقليل تكاليف الوكالة، ونتيجة لذلك، تعتبر الاستثمارات أكثر أماناً، مما يؤدي إلى انخفاض خطر المعلومات، وبالتالي انخفاض في تكلفة رأس المال الخاصة بالشركة، ومع

ذلك، لا يمكن تحقيق هذه الوظيفة إلا إذا قام مراقبي الحسابات بتوفير جودة مراجعة عالية، والتي تشمل العمل بشكل مستقل عندما يتم ممارسة الضغوط عليهم من قبل إدارة العميل. ولقد زادت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من المخاوف العامة بشأن جودة المراجعة، وأعاقت مصداقية القوائم المالية التي تم مراجعتها. وعلاوة على ذلك، أظهر هذا السيناريو أن الإصلاحات في الماضي لم تتغلب على جميع المشاكل المرتبطة بالمراجعة (Quick & Schmidt, 2018).

وتواجه المراجعة الخارجية الفردية العديد من التحديات من أهمها قدرة الإدارة على فرض قيودها على مراقب الحسابات للتأثير على رأيه مما يؤثر سلباً على استقلاله، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى انخفاض جودة المراجعة، وغالباً ما ينعكس ذلك سلباً على عدم تماثل المعلومات وجودة التقارير المالية. ونتيجة لذلك أصبحت القوائم المالية لا تعبر بصدق عن المركز المالي الحقيقي للشركة وأدائها المالي، وذلك في ظل ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح، ويترتب على ذلك، أن أصحاب المصالح، خاصةً المستثمرين، قد لا يستطيعون اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، الأمر الذي ينتج عنه عدم وجود كفاءة في توزيع الموارد المتاحة، فقد يتم توجيه الاستثمارات المتاحة إلى شركات غير مربحة، بناءً على تقاريرها المالية التي تتضمن معلومات مضللة، مما يؤدي إلى ضياع تلك الاستثمارات، ومن ثَّم انهيار الشركات وانهيار الاقتصاد العالمي (محمود، ٢٠١٠).

وتسعى المنظمات المهنية وبشكل مستمر لتطوير دور المراجعة الخارجية والحد من انتقادها، وفي هذا الصدد يعد تبني وتطبيق مدخل المراجعة المشتركة أحد الحلول المقترحة من قبل المفوضية الأوربية كحل لإعادة الثقة إلى مهنة المراجعة، حيث إن قيمة المراجعة تعتمد على مدى ثقة المجتمع في مهنة المراجعة (Porter et al. 2008). فلقد أصدرت المفوضية الأوروبية تقرير يُعرف باسم الورقة الخضراء بعنوان "سياسة المراجعة: دروس من الأزمات" عام ٢٠١٠ والذي تعرضت فيه لكيفية تحسين عملية المراجعة، من خلال تشجيع النقاش بين الأطراف المهتمة بمهنة المراجعة والعمل على استعادة الثقة في القوائم المالية المنشورة بهدف تحسين تنظيم المهنة وزيادة جودتها والمنافسة في سوق خدماتها. ولقد اقترحت المفوضية الأوروبية في هذا التقرير، عدداً من الإجراءات التنظيمية والآليات لمعالجة تركز سوق المراجعة، وانخفاض الثقة في استقلالية مراقب الحسابات لعل من أهمها; تدوير مراقبي الحسابات، ولجان المراجعة، ووضع قيود على الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة المسموح أن يقدمها مراقبو

الحسابات، وتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة (Andre et al. 2016; Lobo et al. 2017; Haak et al. 2018; Quick & Schmidt, 2018).

وتلعب المراجعة الخارجية المشتركة دوراً هاماً في الحد من ظاهرة تركز السوق في مكاتب مراجعة محدده بعينها، وهو ما قد يؤدي إلى نشأة ودعم من يمكن تسميتهم بالصف الثاني في ممارسة مهنة المراجعة والحد من استغلال وسيطرة مكاتب المراجعة الأربعة الكبار على السوق (Humphrey et al. 2011). وأيضاً، تؤدي المراجعة الخارجية المشتركة إلى تحسين جودة المراجعة من خلال تفعيل وتوفير آلية للإشراف التبادلي المزدوج، وتحسين فاعلية المناقشة بين مراقبي الحسابات، وتفعيل آلية تدوير مراقب الحسابات، وتخفيض ضغوط الوقت والتكلفة (Bianchi, 2018; Kermiche & Piot, 2018).

ويعتمد مستخدمو التقارير المالية على رأي مراقب الحسابات، والذي يمثل بالنسبة لهم أحد أهم الاعتبارات التي يعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم. إذ يُزيد رأي مراقب الحسابات من ثقة مستخدمي التقارير المالية في المعلومات المفصح عنها، حيث يلعب رأي مراقب الحسابات دورًا أساسيًا في عملية الاتصال بينهم وبين الشركة. إذ يتم إرسال رأي مراقب الحسابات من خلال تقرير المراجعة (Robu, 2015).

ويعتبر تقرير المراجعة هو المنتج النهائي لعملية المراجعة، حيث يعرض تقرير المراجعة رأي مراقب الحسابات فيما يتعلق بما إذا كانت القوائم المالية للشركة تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وبعبارة أخرى، يقوم مراقب الحسابات بتقييم مدى صحة ومصداقية المعلومات المالية المفصح عنها. وبهذا المعنى، فإنه من خلال تقرير مراجعة نظيف، يُعبر مراقبي الحسابات عن رأيهم بأن جميع المعايير المحاسبية قد تم مراعاتها بشكل صحيح من قبل الشركة، وبالتالي تعزيز وتدعيم مصداقية القوائم المالية. وعلى النقيض من ذلك، فإن تقرير المراجعة المتحفظ هو طريقة لتوصيل مراقبي الحسابات مخاوفهم أو تحفظاتهم بشأن جودة القوائم المالية للشركة أو عدم قدرتهم على جمع معلومات كافية ومناسبة إلى المستثمرين الخارجيين، ومن ثم، فإن رأي مراقب الحسابات من المحتمل أن يؤثر على تفسير المعلومات المالية من قبل المشاركين في سوق الأوراق المالية، حيث أنه من خلال تقرير المراجعة المتحفظ فإنه يشير إلى أن أرقام الأرباح المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركة تكون أكثر تحريفاً أو أقل مصداقية مقارنة بتقرير المراجعة النظيف (Abad et al.2017). وتعتبر العلاقة بين

تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة ورأي مراقب الحسابات (سواء أكان رأي متحفظ أو نظيف) من القضايا الهامة التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل.

ويحدث عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال عندما تتعمد إدارة الشركات إخفاء معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي على الأسهم التي يملكونها، أو قد تحجب الإدارة معلومات تعتقد أنها تضر بمركز الشركة التنافسي، لأن المنافسين قد يستخدمونها في تعديل خططهم الإنتاجية أو قراراتهم الاستثمارية. كما يوجد عدم تماثل في المعلومات عندما تمتلك مجموعة من المستثمرين معلومات مختلفة عن المنشأة لا تتوفر لغيرهم، ويطلق على هؤلاء المستثمرين ذوي المعلومات ولديهم معلومات خاصة، بينما المستثمرين بدون معلومات يكون لديهم فقط المعلومات العامة. إذ تعتبر المعلومات المحاسبية العالية الجودة شرطاً أساسياً لأسواق رأس المال ويمكن اعتبارها وسيلة للحد من عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة (Abad et al.2017).

وعدم تماثل المعلومات يدفع المستثمرين بأن يطالبوا بخدمات مراقبي الحسابات. فيقدم مراقبي الحسابات من خلال تقارير المراجعة، رأيًا مهنيًا وموضوعيًا ومستقلًا فيما يتعلق بعرض القوائم المالية للنظرة الحقيقية والعادلة في أهم جوانب المركز والأداء المالي وفقًا للإطار المحاسبي. ويتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي القوائم المالية، ولا سيما المستثمرون ومقدمو خدماتهم من خلال خدمات المراجعة. وتُستكمل عملية المراجعة بتقارير المراجعة التي تهدف إلى دعم قرارات المستثمرين الفعلية والممكنة، فيجب أن تكون تقارير المراجعة مفهومة وموضوعية ومقبولة من قبل المستخدمين كمصدر للمعلومات. ويتم تحديد مدى ملائمة المعلومات المقدمة من هذه التقارير من خلال تأثيرها على المستثمرين في عملية اتخاذ القرار. ويعتبر تقرير مراقب الحسابات أحد أهم أدوات الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وذلك على اعتبار أن مراقب الحسابات وكيل عن المساهمين ولذلك يتمسك مراقب الحسابات بتطبيق الممارسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية حتى يخفض من احتمالات تعرضه للمساءلة القانونية (Robu & Robu, 2015).

ولقد قام الباحث بتركيز دراسته التطبيقية على سوق الأوراق المالية المصري لأنه يعتبر من الأسواق الناشئة في الدول النامية، إذ تعرف مؤسسة التمويل الدولية الأسواق المالية الناشئة بأنها "أسواق مالية في الدول ذات النمو المتوسط والمنخفض وفقا لتقسيم البنك الدولي، وبدأت عمليات التغيير والنمو في الحجم وتتمتع بقدرات متعددة لمواصلة

النمو والتقدم". وتتمثل أهم خصائص الأسواق المالية الناشئة في زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار والأرباح وزيادة حجم التعامل الإجمالي في الأوراق المالية نسبته إلى إجمالي الناتج القومي. وقد أدرجت مصر ضمن الأسواق المالية الناشئة، ومما يدعم مكانتها ضمن الأسواق المالية الناشئة تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، ولجوء الشركات إلى سوقي الإصدار والتداول بدلا من الالتجاء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، وإعادة تنظيم سوق المال من الناحية المؤسسية وتوفير إطار قانوني جيد لسوق المال

وفيما يتعلق بتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة في جمهورية مصر العربية، فتعتبر مصر من الدول التي تقوم بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، على نحو اختياري وإلزامي، فقبل إصدار المفوضية الأوروبية لتقريرها عام ٢٠١٠، بدأ الاهتمام بإصدار القوانين واللوائح المصرية، ذات الصلة بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، بصورة اختيارية في بيئة الممارسة المهنية المصرية لأول مرة عام ١٩٨١، وذلك على الشركات المساهمة المصرية بموجب قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة (١٩٨١). كما بدأ الاهتمام بإصدار القوانين واللوائح المصرية ذات الصلة بتفعيل هذا المدخل بصورة إلزامية لأول مرة عام ١٩٨٨، وذلك على الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال واستثمارها بموجب قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال واستثمارها رقم (١٤٦) لسنة (١٩٨٨).

وتمثل الدافع من قيام الباحث بإجراء هذا البحث، في عدم وجود دراسة أجنبية كانت أو مصرية على حد علم الباحث، تناولت دراسة الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات، وذلك من خلال اعتبار رأي مراقب الحسابات (إبداء رأي متحفظ أو إبداء رأي نظيف) متغير وسيط. وأيضاً، وجود تضارب في نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة، لذلك يحاول الباحث في هذه الدراسة تحديد أي من هذه الآراء ينطبق على الواقع العملي المصري.

وتتمثل المساهمة العلمية لهذا البحث للدراسات السابقة في قيام الباحث بصياغة نموذج جديد لدراسة الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك من خلال اعتبار رأي مراقب الحسابات متغير وسيط. وعلى حد علم الباحث تعتبر هذه الدراسة أول دراسة قامت بدراسة هذا الأثر غير المباشر السابق ذكره أعلاه في جميع دول العالم

بصفة عامة، وفي جمهورية مصر العربية بصفة خاصة، عن طريق استخدام أسلوب تحليل المسار (حل المعادلات آنياً) الذي يعد من الأساليب نادرة الاستخدام في المراجعة، ولكن هذا الأسلوب شائعاً استخدامه في المحاسبة الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية.

٢- مشكلة البحث:

نظراً لوجود اختلاف في نتائج الدراسات السابقة التي تناولت أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات، وجودة المراجعة، وجودة التقارير المالية، وجودة الأرباح. لذلك يحاول الباحث في هذه الدراسة تحديد أي من هذه الآراء السالفة الذكر أعلاه ينطبق على الواقع العملي المصري. وأيضاً، على حد علم الباحث لا توجد دراسة تناولت دراسة الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك من خلال اعتبار رأي مراقب الحسابات متغير وسيط. وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما هو أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري؟

٢- ما هو أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري؟

٣- ما هو أثر إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري؟

٤- هل تأثير تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري؟

٣- هدف البحث:

في ضوء ما تقدم، يهدف البحث إلى دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات السابق عرضها في مشكلة البحث. وسيتم ذلك من خلال:

١- دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.
٢- دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.
٣- دراسة أثر رأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.
٤- دراسة تأثير تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات في الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

وبالتالي يمكن القول بأن هذا البحث يهدف من ناحية إلى التأصيل العلمي لأثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات. وسيتم ذلك من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم المراجعة المشتركة، وأهداف المراجعة المشتركة، ومزايا وعيوب المراجعة المشتركة، ومداخل تطبيق المراجعة المشتركة، والدراسات التي تناولت أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات، والدراسات التي تناولت أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات، والدراسات التي تناولت أثر رأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات.

ويهدف البحث من ناحية أخرى إلى القيام بدراسة تطبيقية لدراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات، ودراسة الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك من خلال اعتبار رأي مراقب الحسابات متغير وسيط. إذ يهدف البحث أيضاً إلى صياغة نموذج يتضمن كل من تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة كمتغير مستقل، ورأي مراقب الحسابات كمتغير وسيط، وتحديد دور هذا الأثر عدم تماثل المعلومات، وهو ما لم تتناوله أي دراسة سواء كانت دراسة أجنبية أو دراسة مصرية من قبل في هذا المجال، واختبار إمكانية تطبيق هذا النموذج في جمهورية مصر العربية من خلال القيام بدراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

٤ – أهمية ودوافع البحث:

تنبع أهمية البحث من منطلق التأثير الهام لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. إذ تكمن أهمية هذا البحث في كونه موجه إلى مجال حيوي في البيئة المصرية والتي بها سوق رأس مال ناشئ مع وجود سياسات واتجاهات لتدعيم دوره. أما ذلك المجال فهو توضيح أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

وتنبع أهمية هذا البحث في أن له بعدين: أهمية علمية، وأهمية عملية. فبالنسبة للأهمية العلمية، يستمد البحث أهميته من واقع محاولة الكشف عن أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وتظهر أهمية هذا البحث أيضاً، في كونه إضافة إلى الفكر المحاسبي بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة بما يمكن أن يقدمه من تحليل ملائم للبيئة المصرية والتي لا يمكن تعميم نتائج البحوث في الدول الأخرى عليها.

أما فيما يتعلق بالأهمية العملية، فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها العملية من منفعتها لكل من المستثمرين وواضعي المعايير وسوق رأس المال وغيرهم من أصحاب المصلحة في مصر، وغيرها من الدول النامية التي تتشابه بيئة الأعمال فيها مع بيئة الأعمال المصرية، وذلك من خلال تحليل أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. وبالتالي تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع رأي مراقب الحسابات في حد ذاته، إذ يعتمد مستخدمو التقارير المالية على رأي مراقب الحسابات، والذي يمثل بالنسبة لهم أحد أهم الاعتبارات التي يعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم. إذ يزيد رأي مراقب الحسابات من ثقة مستخدمي التقارير المالية في المعلومات المفصح عنها.

٥- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الاختباري، حيث تم استخدام الأسلوب التحليلي في عمل مسح للدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذا البحث لبناء الإطار الفكري لها وتحديد نموذج التقييم الملائم لموضوعها. إذ تم مسح للدراسات السابقة التي تناولت أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات، حيث تم اشتقاق فروض البحث. كما تم استخدام المنهج الاختباري في دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات. وقد تم ذلك، من خلال استخدام أسلوب الانحدار البسيط والانحدار اللوجيستي وأسلوب تحليل المسار لدراسة الأثر غير المباشر بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وعدم تماثل المعلومات

٦- خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه، سيتم تناول الأجزاء المتبقية منه على النحو التالي:

٦-١ التأصيل العلمي للمراجعة الخارجية المشتركة.

٦-٢ الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

٦-٣ الدراسة التطبيقية.

٦-٤ النتائج والاستنتاجات والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٦-١ التأصيل العلمي للمراجعة الخارجية المشتركة.

سيتم في هذا الجزء تناول ما يلي: مفهوم وأهداف المراجعة الخارجية المشتركة؛ مداخل تبني وتطبيق المراجعة الخارجية المشتركة؛ مزايا وعيوب تبني المراجعة الخارجية المشتركة؛ والوضع في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة.

٦-١-١ مفهوم وأهداف المراجعة الخارجية المشتركة

اتفق العديد من الدراسات (e.g., Lesage et al. 2011; Alanezi et al. 2012; Baldauf & Steckel, 2012; Zerni et al. 2012; Ratzinger-Sakel et al. 2013; Bisogno & Deluca, 2016; Al-Hadi et al. 2017; Lesage et al. 2017; Lobo et al. 2017; Bianchi, 2018; Haak et al. 2018; Quick & Schmidt, 2018) على أن المراجعة الخارجية المشتركة تعني مراجعة القوائم المالية

لشركة العميل بواسطة اثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات المستقلين، حيث يشترك مراقبا الحسابات في الجهد المبذول لتخطيط وتنفيذ عمليات المراجعة والفحص المتبادل بين الطرفين، والتوقيع على تقرير مراجعة واحد، ويتحملان المسئولية بصورة تضامنية عن الرأي المقدم في ذلك التقرير.

وبالتالي تتمثل أهم خصائص المراجعة الخارجية المشتركة وفقاً للتعريف السابق في أن المراجعة الخارجية المشتركة تتم من خلال اثنين أو أكثر من مكاتب المراجعة، وأنها تتطلب ضرورة التنسيق بين مراقبا الحسابات، وتتضمن إصدار تقرير مراجعة مشترك، وأن مراقبا الحسابات يكونان مسئولان بالتضامن عن نتائج المراجعة. ولقد قام العاصي (٢٠١٥) بدمج تعريف المراجعة الخارجية مع تعريف المراجعة المشتركة، للوصول إلى تعريف أشمل لمصطلح المراجعة الخارجية المشتركة، حيث أوضح أن مدخل المراجعة الخارجية المشتركة هو "عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة المتعلقة بتأكيدات الإدارة عن الأحداث والأنشطة الاقتصادية وذلك بغرض تحديد درجة التوافق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعة وتوصيل النتائج للأطراف المعنية، على أن تتم هذه العملية بواسطة اثنين، أو أكثر، من مراقبي الحسابات، بحيث يتم الاتفاق فيما (بينهما) بينهم على تخصيص وتوزيع مهام عملية المراجعة، ويحق لكل مراقب الإطلاع على أعمال واستنتاجات المراقب الآخر. وأخيراً يقدم جميع مراقبي الحسابات تقريراً موحداً. وفي حالة وجود اختلاف فيما (بينهما) بينهم، يجب أن يوضح التقرير أوجه الخلاف ووجهة نظر كل (منهما) منهم. وبمجرد إصدار ذلك التقرير، يصبح جميع مراقبي الحسابات مسئولين بالتضامن عن مدى دقة هذا التقرير".

ولذا تختلف المراجعة المشتركة عن المراجعة الثنائية والمراجعة المزدوجة. إذ فرق العديد من الدراسات (e.g., Line & Hwang, 2010; Karajalainen, 2011; Alanezi et al. 2012; Lobo et al. 2013; Ratzinger-Sakel et al. (2012; Wang, 2014; Lesage et al. 2017; Kermich & Piot, 2018 بين المراجعة الخارجية المشتركة والمراجعة الثنائية والمراجعة المزدوجة، ففي المراجعة الخارجية المشتركة يتم اقتسام أعمال المراجعة بين مراقبا الحسابات على أن يقوم كل مراقب حسابات بفحص عمل مراقب الحسابات الآخر، وفي النهاية يتم إصدار تقرير مراجعة واحد على أن يتم التوقيع عليه من قبل مراقبا الحسابات معاً.

بينما المراجعة الخارجية الثنائية كما الحال في جمهورية مصر العربية، فإنها تتكون من الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد طرفي المراجعة، حيث لا يتم اقتسام أعمال المراجعة، كما لا يتم إصدار تقرير مراجعة واحد، وإنما يقوم كل مراقب حسابات بأداء أعمال المراجعة بشكل مستقل، وفي النهاية يتم إصدار تقرير مراجعة منفصل كل على حده. بينما تشير المراجعة الخارجية المزدوجة إلى تولي اثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات مراجعة نفس العميل كل على حده وبصورة منفصلة من حيث التعاقد وطبيعة المهام وتقديم التقرير، حيث يصدر كل منهما تقرير منفصل عن عملية المراجعة ولا توجد أي مسئولية تضامنية فيما بينهما ولا يوجد تعاون فيما بينهما، بمعنى أنه يتم تكرار العمل مرتين بالكامل من قبل مراقبا الحسابات مختلفين ويعمل كل مراقب حسابات وفقاً للأسلوب والأهداف الخاصة به.

وتتمثل أهم أهداف المراجعة الخارجية المشتركة وفقاً لدراستا (Audousset-Coulier, 2012; Deng et al. 2014) فيما يلي: تعزيز استقلالية مراقب الحسابات وتحقيق مستوى مرتفع من جودة المراجعة من خلال تحسين الخدمات المقدمة لشركة العميل محل المراجعة. وتقديم المراجعة المشتركة لتأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف المادي سواء بسبب التضليل أو الخطأ مقارنة بالمراجعة الخارجية الفردية. وتقديم تقرير مراجعة مشترك ووحيد بجهد مشترك مع تحمل مسئولية تضامنية مشتركة. وزيادة فاعلية مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة من خلال شركات المراجعة على أن يكون أحدهما من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، مما يترتب عليه زيادة فاعلية أجهزة رقابة الجودة المتبادلة وإصدار رأي مراجعة واحد قوي، وتطبيق أفضل لإجراءات المراجعة مع الاستعانة بخبرة مشتركة في الاعتماد على معايير مراجعة مقبولة التطبيق. وإبداء رأي فني محايد عن القوائم المالية وفقاً لنتيجة الفحص في تقرير المراجعة المشتركة.

٦-١-٢ مداخل تبني وتطبيق المراجعة الخارجية المشتركة

اتفق العديد من الدراسات (e.g., Francis et al. 2009; Paugam & Casta, 2012; Benali, 2013; Deng et al. 2014; Lobo et al. 2014; Velte & Azibi, 2015; Andre et al. 2016; Lesage et al. 2017; Kermiche & Piot, 2018) على أنه يوجد مدخلين لتبني المراجعة الخارجية المشتركة، يتمثل المدخل الأول في المدخل الإلزامي، فوفقاً لهذا المدخل يتم تطبيق المراجعة الخارجية المشتركة إلزامياً في الشركات بحكم القانون أو كشرط أساسي لاستمرار نشاطها. ويتمثل المدخل

الثاني في المدخل الاختياري، فوفقاً لهذا المدخل يتم تطبيق المراجعة الخارجية المشتركة مع عدم وجود إلزام قانوني بتطبيقها، ويترك الاختيار للشركة لتقرر مدى حاجتها إلى التطبيق.

ويتم تطبيق المراجعة الخارجية المشتركة سواء الإلزامية أو الاختيارية، إما بواسطة مزيج من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، أو بواسطة مزيج من مكاتب المراجعة الكبار وغير الكبار، أو بواسطة مزيج من مكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبار. ولقد تناولت العديد من الدراسات السابقة سالفة الذكر أعلاه، كيفية اختيار وتحديد مراقبي الحسابات في ظل تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، حيث أوضحت نتائج هذه الدراسات السابقة أن وجود توقيع واحد أو أكثر من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار يشير إلى مستوى أكبر من الثقة والمصداقية لعمليات المراجعة، وأن الشركات تلجأ إلى واحد أو أكثر من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار كلما أرادت توجيه إشارات جيدة للمستثمرين أو حينما ترغب في إعطاء إشارة للسوق بأن لديها عمليات مراجعة مختلفة ومتميزة. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تصور المتعاملين بالسوق بأن مكاتب المراجعة من غير الأربعة الكبار لا يتوفر لديها الموارد التشغيلية اللازمة للمراجعة والتي تتوفر بشكل متميز لمكاتب المراجعة الأربعة الكبار.

٦-١-٣ مزايا وعيوب تبني المراجعة الخارجية المشتركة

تناول العديد من الدراسات (e.g., Piot, 2007; Ballas & Fafalious, 2008; Marmousez, 2008; Thinggaard & Kiertzner, 2008; Karjalainen, 2011; Zerni et al. 2012; Al sadoun & Aljabr, 2014; Bedard et al. 2014; Holm & Thinggaard, 2014; Ittonen & Tronnes, 2014; Muraz & Ziesenib, 2014; Andre et al. 2016; Kermich & Piot, 2018) مجموعة من المزايا والعيوب الخاصة بتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة. إذ تمثلت مزايا تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة في: إن وجود مراقبي الحسابات برأي موحد ربما يمثل حائط صد ومقاومة فاعلة ضد الهجوم على رأي مراقب الحسابات في حالة الاختلاف معه وبشكل منفرد. وأن المراجعة المشتركة تعزز وتدعم من استقلال مراقب الحسابات، فقوة مراقبي الحسابات في التعبير عن رأيهم أمام الإدارة يكون أكبر مقارنة بوجود رأي مراقب حسابات واحد. والتأكيد على خلو القوائم المالية من التحريفات لمنشأة العميل محل المراجعة قد يكون أكثر عمقاً في حالة وجود المراجعة المشتركة عنه في المراجعة الفردية. وتجنب الآثار السلبية المحتملة من تغير مراقب الحسابات والمتمثلة

في فقد خبرة ومعرفة مراقب الحسابات بطبيعة أعمال الشركة والصناعة التي تنتمي إليها، مما يؤثر بالسلب على كفاءة وفعالية عملية المراجعة، حيث إنه في حالة تغير أحد مراقبي الحسابات يظل مراقب الحسابات الآخر في تأدية عمله مما يؤدي إلى الحفاظ على المعرفة بالعميل وتدعيم جودة المراجعة. وأن التقرير الصادر عن عملية المراجعة المشتركة يكون أفضل وأقوى حيث إنه يصدر عن مجموع خبرات ومهارات فنية ومالية مشتركة. وتتسم القرارات الخاصة بإجراءات المراجعة وأحكام مراقبي الحسابات بفعالية في ظل تطبيق برامج المراجعة المشتركة، مقارنة بمدخل المراجعة الفردية والمزدوجة، وذلك نظراً لإمكانية التشاور وتبادل الخبرات بين مراقب الحسابات وزملائه مما ينعكس على جودة الأداء المهني والمعرفي لمراقبي الحسابات المشاركين في تبني وتنفيذ مدخل المراجعة الخارجية المشتركة.

وتمثلت عيوب تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة في أنها تؤثر سلباً على جودة المراجعة وذلك لأنها قد تؤدي إلى: انخفاض مستوى الاختبارات الأساسية وعدم دقة أدلة المراجعة، نتيجة افتراض كل مراقب حسابات من المشاركين في تنفيذ مدخل المراجعة الخارجية المشتركة أن مراقب الحسابات الآخر قد صمم اختباراته الأساسية لاكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، الأمر الذي يترتب عليه اعتماد كل مراقب حسابات على جهد مراقب الحسابات الآخر، وهذا ما يعرف بمشكلة الانتفاع المجاني أو الاتكالية. وأنه في ظل المنافسة الشرسة بين شركات المراجعة فقد يصعب التعاون والمشاركة الفعالة بين مراقبي الحسابات عند القيام بتنفيذ برامج المراجعة المشتركة، بما يؤثر بالسلب على جودة عملية المراجعة، هذا بالإضافة إلى مرونة المعايير المحاسبية المطبقة واختلاف البدائل المحاسبية قد يؤدي إلى تعارض الآراء بين مراقبي الحسابات المشاركين في تنفيذ برامج المراجعة المشتركة وصعوبة التعاون بينهما. وأنه قد يحدث اتفاقات غير رسمية بين مراقبي الحسابات المشاركين في تنفيذ المراجعة المشتركة، حيث يقوم كل طرف منهما بمراجعة القوائم المالية لعدد من العملاء بشكل فردي ثم يقوم الطرف الآخر بالتوقيع معه على تقرير المراجعة دون المشاركة الفعلية في هذه العملية.

٦-١-٤ الوضع في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة:

تناول العاصي (٢٠١٥) تحليلاً لواقع بيئة الممارسة المهنية المصرية بشأن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، حيث أوضح أن جمهورية مصر العربية تعتبر من

الدول التي تقوم بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، على نحو اختياري وإلزامي، قبل إصدار المفوضية الأوروبية لتقريرها عام ٢٠١٠، إذ بدأ الاهتمام بإصدار القوانين واللوائح المصرية، ذات الصلة بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، بصورة اختيارية في بيئة الممارسة المهنية المصرية لأول مرة عام ١٩٨١، وذلك على الشركات المساهمة المصرية بموجب قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة (١٩٨١). كما بدأ الاهتمام بإصدار القوانين واللوائح المصرية ذات الصلة بتفعيل هذا المدخل بصورة إلزامية لأول مرة عام ١٩٨٨، وذلك على الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال واستثمارها بموجب قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال واستثمارها رقم (١٤٦) لسنة (١٩٨٨).

وبشأن تفعيل مدخل المراجعة المشتركة الاختياري في بيئة الممارسة المهنية المصرية، فيتم تفعيل هذا المدخل في كلٍ من الشركات المساهمة، وشركات التأمين، وذلك وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة (١٩٨١)، وقانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة (١٩٨١)، وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٢) لسنة (٢٠١٣) بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم، وذلك كما يلي:

أ)الشركات المساهمة: تنص المادة (١٠٣) من قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة (١٩٨١) على أنه يجب أن يكون للشركة المساهمة مراقب حسابات، أو أكثر، ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، تعينه الجمعية العمومية وتحدد أتعابه. وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن، واستثناء من ذلك يعين مؤسسو الشركة المراقب الأول.

كما تنص المادة (٢٦٥) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أنه في حالة تعدد مراقبي الحسابات، يجوز لكل منهم أن يقوم بالإطلاع على دفاتر الشركة، وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات والالتزامات على انفراد. ومع ذلك يجب أن يقدم جميع مراقبي الحسابات تقريراً موحداً. وفي حالة الاختلاف فيما بينهم، يجب أن يوضح التقرير أوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهم.

ب) شركات التأمين: تنص المادة رقم (٤٨) من قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة (١٩٨١) والمادة رقم (٤٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أنه يجب أن يتولى مراجعة حسابات شركات التأمين مراقب حسابات تختاره الجمعية العمومية للشركة من بين المُقيدين في سجل يُعد لهذا الغرض بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين بالتشاور بين الهيئة والجهاز المركزي للمحاسبات. ولرئيس مجلس إدارة

الهيئة، إذا لزم الأمر، أن يعهد إلى مراقب حسابات آخر بمهمة محددة وتتحمل الشركة أتعابه.

أما بشأن تفعيل مدخل المراجعة المشتركة الإلزامي في بيئة الممارسة المهنية المصرية، فيتم تفعيل هذا المدخل في كلٍ من البنوك، وصناديق الاستثمار، وشركات الإيداع والقيد المركزي، وشركات التمويل العقاري، وشركات توظيف الأموال، وصندوق حماية المستثمر، وذلك وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم (٨٨) لسنة (٢٠٠٣)، وقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة (١٩٩٢) ولائحته التنفيذية، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية رقم (٩٣) لسنة (٢٠٠٠)، وقانون التمويل العقاري رقم (١٤٨) لسنة (٢٠٠١)، وقانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال واستثمارها رقم (١٤٦) لسنة (١٩٨٨)، وقرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم (١٠٦) لسنة (٢٠٠٦) بإصدار النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر، وذلك كما يلي:

أ) البنوك: تنص المادة رقم (٨٣) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم (٨٨) لسنة (٢٠٠٣) على أنه يجب أن يتولى مراجعة حسابات البنوك مراقبان للحسابات، يختارهما البنك من بين المُقيدين في سجل يُعد لهذا الغرض بالتشاور بين البنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات. ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من بنكين في وقت واحد، وللبنك المركزي، بعد التشاور مع الجهاز المركزي للمحاسبات، رفع اسم مراقب الحسابات من السجل. ولمحافظ البنك المركزي، للأسباب التي يراها، أن يعهد إلى مراقب حسابات ثالث للقيام بمهمة محددة ويتحمل البنك المركزي أتعابه عنها.

ب) صناديق الاستثمار: تنص المادة رقم (٤٠) من قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة (١٩٩٢) على أنه يجب أن يتولى مراجعة حسابات صناديق الاستثمار مراقبان للحسابات، يتم اختيارهما من بين المُقيدين في سجل يُعد لهذا الغرض بالتشاور بين الهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات، ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من صندوقين في وقت واحد.

كما تنص المادة رقم (١٦٨) من قرار رقم (٢٢) لسنة (٢٠١٤) بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة (١٩٩٢) على أنه يجب أن تُعد القوائم المالية لشركة الصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ويصدر مجلس إدارة

الهيئة القواعد الخاصة بإعداد هذه القوائم، ويتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات يتم اختيارهما من بين المُقيدين في السجل المُعد لهذا الغرض لدى الهيئة على أن يكونا مستقلين عن بعضهما وعن كل من مدير الاستثمار وأي من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق. ويكون لكل من مراقبي حسابات شركة الصندوق الإطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الأصول والالتزامات. ويجب أن يلتزم مراقبا الحسابات بمعايير المراجعة المصرية وبإعداد تقرير بنتائج المراجعة. كما يجب أن يعدا تقريراً مشتركاً، وفي حالة الاختلاف فيما بينهما، يوضح التقرير أوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهما.

ج) شركات الإيداع والقيد المركزي: تنص المادة رقم (٤٥) من قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية رقم (٩٣) لسنة (٢٠٠٠) والمادة رقم (٦٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أنه يجب أن يتولى مراجعة حسابات شركات الإيداع والقيد المركزي مراقبان للحسابات يتم اختيارهما من بين المُقيدين في سجل تعده الهيئة العامة لسوق المال لهذا الغرض.

د) شركات التمويل العقاري: تنص المادة رقم (٢٨) من قانون التمويل العقاري رقم (١٤٨) لسنة (٢٠٠١) والمادة رقم (٢٧) من لائحته التنفيذية على أنه يجب أن تتخذ شركة التمويل العقاري شكل شركة مساهمة مصرية. وتنص المادة رقم (٣٣) من هذا القانون على أنه يجب أن يتولى مراجعة حسابات شركة التمويل العقاري مراقبان للحسابات من بين المُقيدين في سجل تمسكه الجهة الإدارية.

هـ) شركات توظيف الأموال: تنص المادة رقم (١٠) من قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال واستثمارها رقم (١٤٦) لسنة (١٩٨٨) على أنه يكون للشركة مراقبان للحسابات من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعين أحدهما الجمعية العامة للشركة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم (١٥٩) لسنة (١٩٨١) ويعين الآخر الجهاز المركزي للمحاسبات ويحدد مكافآته وواجباته، ويجوز للجهاز تنحيتهما بناءً على طلب الهيئة في حالة الإخلال بواجباتهما.

و) صندوق حماية المستثمر: تنص المادة رقم (٢٦) من قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم (١٠٦) لسنة (٢٠٠٦) بإصدار النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر

على أنه يجب أن يتولى مراقبة حسابات صندوق حماية المستثمر مراقبان للحسابات، يتم تعيينهما وتحديد أتعابهما بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال.

٦-٢ الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

توجد ندرة نسبية في الدراسات التي تناولت أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات، وهو ما يعد مساهمة علمية لهذا البحث وإضافة لمجموعة الدراسات السابقة التي أهملت تناول هذا الموضوع، فعلى حد علم الباحث، تناولت مجموعة قليلة جداً من الدراسات دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات، فغالبية الدراسات تناولت أثر المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة، وأيضاً، يوجد عدد قليل جداً من الدراسات التي تناولت أثر رأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات، وتكاد يكون يوجد انعدام للدراسات التي تناولت أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات. وبناءً على ما سبق تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي: المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات. المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات. المجموعة الثالثة: الدراسات التي تناولت أثر رأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات. وهو ما سيتم تناوله في الأجزاء التالية.

٦-٢-١ الدراسات التي تناولت أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات:

توجد ندرة نسبية في الدراسات السابقة التي تناولت الأثر المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات أو دقة تقرير مراقب الحسابات، فعلى حد علم الباحث، يوجد أربع دراسات فقط تناولوا هذا الأثر (Baldauf & Steckel, 2012; Mock et al. 2012; متولي, ٢٠١٣ ، عبد القوي, ٢٠١٨). بينما يوجد العديد من الدراسات (e.g.,Francis et al. 2009; Zerni et al. 2010; Karjalainen, 2011; Haapamki et al. 2012; Jeanbedard et al. 2012; Lesage et al. 2012; Paugam & Casta, 2012; Zerni et al. 2012; Lobo et al. 2013; Ratzinger et al. 2013; Deng et al. 2014; Relvas & Bianchi, 2018; Pais, 2015; Velt & Azibi, 2015; Andre et al. 2016;

التي تناولت دراسة هذا الأثر (Haak et al. 2018; Quick & Schmidt, 2018 بطريقة غير مباشرة، عن طريق تناول أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة، وذلك على اعتبار أن رأي مراقب الحسابات يعكس جودة عملية المراجعة، ويمثل المنتج النهائي لعملية المراجعة. وفيما يلي عرض للدراسات ذات الصلة على النحو التالي:

أولاً الدراسات السابقة التي تناولت الأثر المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات أو دقة تقرير مراقب الحسابات. فلقد هدفت دراسة (Baldauf & Steckel, 2012) إلى تناول أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة تقرير مراقب الحسابات من خلال قياس درجة توافق الآراء بين مراقبي الحسابات، وقياس مدى انحراف الرأي المعلن عنه عن الرأي المتوقع إبدائه في حالة قيام مراقب حسابات واحد بأعمال المراجعة.

وقامت هذه الدراسة بإجراء تجربة على مراقبي الحسابات المقيدين في بورصتي النمسا وألمانيا حيث تم تقسيمهم إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تمثل تبني مدخل المراجعة الخارجية الفردية وشملت هذه المجموعة ٢٣ مراقب حسابات، بينما تمثل المجموعة الثانية تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وشملت هذه المجموعة ١٢ مراقب حسابات. وبالتالي شارك ٣٥ من مراقبي الحسابات في هذه التجربة. وتم إعطاء مراقبي الحسابات دراسة حالة صغيرة عن القوائم المالية، وتم تقديم ملخص لقرارات المراجعة التي تمت أثناء مراجعة القوائم المالية. وتم تقديم ملخص عن عمليات المبيعات، وكان الغرض من المعلومات الملخصة هو تطوير قدرة مراقبي الحسابات على التعرف على المشكلات وتقديم الحلول المتعلقة بإجراءات مخاطر المراجعة وتخطيط المراجعة والرقابة الداخلية وأدلة المراجعة. ثم طلب من مراقبي الحسابات تقييم أعمال المراجعة التي أجريت وتحديد أوجه القصور.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على دقة تقرير مراقب الحسابات، بسبب ارتفاع مستوى التواصل والمناقشة بين مراقبي الحسابات، وخبرات التخصص المتنوعة في مراقبي الحسابات، وتقسيم أعمال المراجعة بين مراقبي الحسابات، والمهام المسندة إليهم، وتبادل تقارير مختصرة عن أعمال المراجعة، ومراجعة القضايا الحرجة من قبل مراقبي الحسابات الموكل إليهم أعمال المراجعة. وتوصلت هذه الدراسة أيضاً، إلى أن آراء المراجعة تتسم بكونها أكثر تحفظاً،

حيث اتضح ذلك بدقة عند مقارنة الآراء المعلن عنها بتقرير مراقب الحسابات مع الآراء الشخصية لشركاء المراجعة والرأي المتوقع الإفصاح عنه، حيث أوضحت هذه الدراسة أن السبب في ذلك يرجع إلى مسئولية مراقبي الحسابات المشتركين معاً في عملية المراجعة، الأمر الذي يدفع بهم إلى اتجاه قرار أكثر أماناً في حالة اختلافهم. وأوضحت هذه الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين التعديلات في تقرير المراجعة بناءً على رغبة أحد طرفي المراجعة الخارجية المشتركة أو كلاهما وأسعار الأسهم للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الاسبانية.

وتناولت دراسة (Mock et al. 2012) دراسة العلاقة بين المراجعة الخارجية المشتركة وتعدد عملاء المراجعة على الحكم المهني لمراقب الحسابات وسلوكه عند إبداء الرأي. وهدفت أيضاً هذه الدراسة، إلى دراسة مدى استجابة المراجعة الخارجية المشتركة إلى آليات الإشراف والرقابة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يترتب على قيام مراقبي الحسابات المشتركين في عملية المراجعة لأكثر من عميل في وقت واحد إلى أن قيمة منشأة العميل لا تتوقف فقط على نوعية التقرير الصادر من مراقب الحسابات لذات العميل، ولكن أيضاً، تتوقف على تقارير المراجعة الأخرى الصادرة من ذات مكتب المراجعة المشتركة لعملائه الآخرين، ويرجع ذلك إلى أن سمعة مراقب الحسابات تؤثر على كافة التقارير الصادرة منه، وأن أسعار أسهم منشأة العميل قد ترتفع نتيجة للتقارير الصادرة من مراقب الحسابات للعملاء الآخرين. ويؤدي قيام مكاتب المراجعة المشتركة وكلاهما من غير مكاتب المراجعة الأربعة الكبار بقبول عميل ثاني، لأنها ذات إمكانيات محدودة إلى التأثير السلبي على قيمة أسهم منشآت العملاء التي تراجع في الوقت ذاته وبخاصة أسهم منشأة العميل الأول. ويترتب على تعدد آليات الإشراف والرقابة، مثل لجنة المراجعة المشكلة من قبل العميل إلى نتائج سلبية غير متوقعة، تتمثل في زيادة احتمال فشل عمليات المراجعة الخارجية المشتركة.

هدفت دراسة (متولي، ٢٠١٣) إلى دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على تحقيق دقة تقرير مراقب الحسابات والحد من إعادة صياغة القوائم المالية، وبالتالي قياس أثرها على أسعار الأسهم للشركات المقيدة في البورصة المصرية. وقام الباحث في هذه الدراسة بإجراء دراسة ميدانية، حيث اعتمد على قائمة الاستقصاء، حيث هدفت قائمة الاستقصاء في هذه الدراسة، إلى دراسة إمكانية تأثير المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم، حيث تكونت قائمة الاستقصاء من الأسئلة التالية: ما هي

أهم مزايا تطبيق المراجعة الخارجية المشتركة؟، وما هي العلاقة بين المراجعة الخارجية المشتركة وتعديل القوائم المالية، وما هي انعكاسات المراجعة الخارجية المشتركة على دقة تقرير المراجعة. وقام الباحث في هذه الدراسة بتوزيع ٢٠٠ قائمة استقصاء على أربع مجموعات (شركات المراجعة- والمستثمرين- ومعدي القوائم المالية- والأكاديميين) بواقع ٥٠ قائمة استقصاء لكل مجموعة. وتمثلت نسبة الردود الصحيحة في ٧٩% بواقع ١٥٨ قائمة استقصاء صحيحة. واعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب تحليل المسار.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة ودقة تقرير مراقب الحسابات، حيث تساهم المراجعة المشتركة في تحقيق دقة تقرير مراقب الحسابات. وأوضحت هذه الدراسة أن أهم مزايا تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة التي تؤثر في دقة تقرير مراقب الحسابات تمثلت في: تنوع خبرات مراقبي الحسابات والاستفادة منها لإطلاعهم على الأساليب المتطورة، وتحقيق التوازن الفعلي لتقسيم العمل بين شركتي المراجعة، وتعزيز استقلالية مراقب الحسابات وتحقيق مستوى مرتفع من جودة عملية المراجعة، والدقة في ضبط وقياس مخاطر المراجعة، وزيادة فعالية مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة. وتوصلت هذه الدراسة أيضاً، إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة والحد من إعادة صياغة القوائم المالية، حيث تساهم المراجعة المشتركة في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية. حيث أوضحت هذه الدراسة أن أهم مزايا تطبيق المراجعة الخارجية المشتركة التي تؤثر في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية تمثلت في: تحقيق التوازن الفعلي لتقسيم العمل بين مكتبي المراجعة، وتعميق الحصول على التأكيد المعقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف المادي، والدقة في ضبط وقياس مخاطر المراجعة، وزيادة فعالية مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة.

تناولت دراسة (عبد القوي، ٢٠١٨) دراسة تحليلية لأثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على تقرير مراقب الحسابات، ومدى تحفظ مراقبي الحسابات في ظل تطبيق المراجعة الخارجية المشتركة مقارنة بالمراجعة الفردية، وذلك من خلال تحليل تقارير المراجعة للشركات المدرجة في البورصة المصرية. واعتمد الباحث في هذه الدراسة على عينة مكونة من ١١٥ شركة مدرجة في البورصة المصرية، تمثلت في ٣٨ شركة

تطبق المراجعة المشتركة– منها ١١ بنكاً يطبق المراجعة المشتركة الإلزامية، و٣٧ شركة تطبقها اختياريا– وباقي الشركات وعددها ٧٧ شركة تطبق المراجعة الفردية، بإجمالي تقارير مراجعة بلغت ٥٦٠ تقريراً خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يؤدي إلى تقارير مراجعة أكثر تحفظاً مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، حيث بلغت نسبة التقارير المتحفظة الصادرة عن كلا المدخلين ٢٣,٤% و١٢,٥% على التوالي من إجمالي التقارير الصادرة عن كل مدخل. وكان المراجعون في ظل المراجعة المشتركة الاختيارية أكثر تحفظاً من المراجعة المشتركة الإلزامية. وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستخدمين في تقارير المراجعة الصادرة عن عملية المراجعة المشتركة، نظراً لأن إصدار تقارير متحفظة من قبل مراقبي الحسابات يعد مؤشراً على استقلالية مراقبي الحسابات وبالتالي على جودة عملية المراجعة. وتوصلت هذه الدراسة أيضاً، إلى أن المراجعة المشتركة الاختيارية ساهمت في الحد من تركز سوق المراجعة.

ثانياً الدراسات السابقة التي تناولت أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات بطريقة غير مباشرة عن طريق تناول أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة. فلقد هدفت دراسة (Francis et al. 2009) إلى دراسة أثر المراجعة الخارجية المشتركة الإلزامية المطبقة في فرنسا على جودة المراجعة، واعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونة من ٤٦٧ شركة فرنسية مسجلة في البورصة الفرنسية. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وجودة المراجعة. وتوصلت دراسة (Zerni et al. 2010) إلى أن الشركات التي تطبق مدخل المراجعة الخارجية المشتركة تحقق جودة المراجعة المدركة من قبل أصحاب المصالح أكبر من الشركات التي تطبق مدخل المراجعة الفردية، حيث ينظر أصحاب المصالح إلى المراجعة المشتركة على أنها آلية للرقابة تعمل على منع الإضرار بحقوق أصحاب المصالح.

تناولت دراسة (Karjalainen, 2011) دراسة أثر مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على تكلفة رأس المال، كمقياس بديل لجودة المراجعة المُدركة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تبنت مدخل المراجعة الخارجية المشتركة لديها مستوى منخفض من تكلفة رأس المال، مقارنةً بالشركات التي تبنت مدخل المراجعة الخارجية الفردية. واتفقت معها دراسة (Zerni et al. 2012) حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة

أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة الاختيارية على كل من جودة المراجعة وتكلفة المراجعة، وذلك لعينة من الشركات السويدية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تبنت المراجعة الخارجية المشتركة الاختيارية لديها درجة مرتفعة من التحفظ ودرجة منخفضة من زيادة الدخل نتيجة الاستحقاقات الاختيارية، مقارنة بالشركات التي تخضع للمراجعة الفردية من قبل شركة مراجعة من الأربعة الكبار، مع عدم وجود اختلاف معنوي بين البدائل المختلفة لثنائي المراجعة- كون الاثنين من الأربعة الكبار أو واحد من الأربعة الكبار والآخر من غير الأربعة الكبار- على جودة المراجعة، إلا أن تطبيق المراجعة المشتركة يصاحبه زيادة في تكلفة المراجعة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية.

وتوصلت دراسة (Bedard et al. 2012) إلى أن الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة اثنين من شركات المراجعة الكبار تتمتع بإدارة أرباح أقل، ووجود استحقاقات أعلى كمؤشرين لجودة المراجعة من تلك الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة شركتين أحداهما كبيرة والأخرى صغيرة، وتوصلت أيضاً هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بتكاليف وكالة عالية هي الأكثر احتمالية لتعيين شركات مراجعة من الأربعة الكبار ذلك لتوفير جودة أعلى لعمليات المراجعة وتوصلت أيضاً هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تعتمد على اثنين من شركات المراجعة الكبار تتمتع بجودة تقارير أقل من تلك التي تستعين بواحدة من الشركات الكبار. وتناولت دراسة (Lesage et al., 2012) دراسة اختبار أثر إلغاء مدخل المراجعة المشتركة الإلزامي، في الدنمارك عام ٢٠٠٥، على كلٍ من أتعاب المراجعة والاستحقاقات غير العادية، كمقياسين بديلين لجودة المراجعة. وباستخدام عينة من الشركات الدنماركية، خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٩، توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية في مستوى كلٍ من أتعاب المراجعة والاستحقاقات غير العادية خلال السنوات الأربعة التي سبقت إلغاء مدخل المراجعة الخارجية المشتركة الإلزامي والسنوات الأربعة الأخرى التي تلت إلغاء هذا المدخل، مما يعني أن إلغاء تفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة لم يؤثر تأثيراً معنوياً على جودة المراجعة، التي تم قياسها بدلالة أتعاب المراجعة والاستحقاقات غير العادية.

ثم قامت الدراسة بالتوسع من خلال إجراء مقارنة بين عينة من الشركات الفرنسية التي تقوم بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على نحو إلزامي، وعينة من الشركات الألمانية التي تقوم بتفعيل هذا المدخل على نحو اختياري، وذلك خلال الفترة من

عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الفرنسية، التي تقوم بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على نحو إلزامي، تتحمل أتعاب مراجعة أكثر مقارنةً بالشركات الألمانية، التي تقوم بتفعيل هذا المدخل على نحو اختياري. كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية لا يختلف معنوياً عن مستوى إدارة الأرباح في الشركات الألمانية.

هدفت دراسة (Paugam & Casta, 2012) إلى دراسة أثر تبني المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة. وقامت هذه الدراسة بصياغة نموذجاً تحليلياً مبسطاً يعتمد على نظرية المباريات. وباستخدام عينة من ٩٤ شركة فرنسية مُقيدة، خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أداء عملية المراجعة المشتركة بواسطة اثنين من مراقبي حسابات، أحدهما ينتمي لأحد مكاتب المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى والآخر ينتمي لأحد مكاتب المحاسبة والمراجعة الأخرى، يؤدي إلى زيادة مستوى وجودة الإفصاح عن خسائر تدهور الشهرة، ومن ثَّم تحسين جودة القوائم المالية. وتناولت دراسة (Lobo et al. 2013) دراسة أثر مزيج مكاتب المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبي كمقياس بديل لجودة المراجعة. فلقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تخضع لعملية المراجعة المشتركة من خلال اشتراك مراقب حسابات ينتمي لأحد مكاتب المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى مع مراقب حسابات آخر ينتمي لأحد مكاتب المحاسبة والمراجعة الأخرى، تكون أكثر تحفظاً حيث تميل إلى تسجيل خسارة تدهور شهرة أعلى، وتكون أكثر شفافية في الإفصاح عن خسارة تدهور الشهرة، وذلك مقارنةً بالشركات التي تخضع لعملية المراجعة المشتركة بواسطة اثنين من مراقبي الحسابات المنتميين لمكاتب المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى، أو بواسطة اثنين من مراقبي الحسابات المنتميين لمكاتب المحاسبة والمراجعة الأخرى، بخلاف الأربعة الكبرى.

أوضحت دراسة (Ratzinger et al. 2013) أن المراجعة الخارجية المشتركة تعتبر آلية واسعة المجال على الصعيد المؤسسي، وأنه لا ينبغي النظر اليها بمعزل عن باقي العوامل الأخرى وأشارت إلى أن أعمال المراجعة تكون أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق جودة عملية المراجعة في حال تحقق الكفاءة المهنية والاستقلالية، وكذا اتفاقية تحديد المهام بين مراقبي الحسابات المشتركين، وتخطيط برنامج المراجعة وتقييم مخاطر الغش، وتحليل احتمالات المخاطر ومكونات القوائم المالية ومدى ومحتوى المراجعة التي تمت

للعمل المرجعي للمراجع الآخر المشترك، وكل هذا يدل على أنه لا يمكن لجودة عملية المراجعة أن تتحقق من عملية المراجعة المشتركة بمعزل عن هذه العوامل السابقة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة المراجعة غير مؤكد، وخاصة في حالة عدم امتلاك شركة المراجعة من غير الأربعة الكبار للموارد اللازمة للقيام بمهام عملية المراجعة بالجودة والشكل اللازم، الأمر الذي يترتب عليه عدم التوازن في المشاركة في العمل بين شركة المراجعة.

هدفت دراسة (Deng et al. 2014) إلى دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة عملية المراجعة، وانعكاس ذلك على استقلالية مراقبي الحسابات. وقامت هذه الدراسة بإجراء دراسة مقارنة بين الثلاث أنظمة الخاصة بمزيج وتشكيلة مدخل المراجعة الخارجية المشتركة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النظام الأول والخاص بقيام اثنين من مراقبي الحسابات اللذان ينتميا إلى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار بتنفيذ مهام المراجعة المشتركة لإحدى الشركات يعد الأفضل والأكثر تأثيراً على جودة المراجعة، بسبب ارتفاع منحنى التعلم والخبرة في هذا النظام مع المحافظة على مستوى عالي من الاستقلالية. وتناولت دراسة (Relvas & Pais, 2015) دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على تكلفة رأس المال، كمقياس بديل لجودة المراجعة المُدركة. وذلك باستخدام عينة من الشركات الأوروبية المُقيدة، خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٢، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تقوم بتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة لديها مستوى منخفض من تكلفة رأس المال، مقارنةً بالشركات التي تقوم بتبني مدخل المراجعة الخارجية الفردية.

تناولت دراسة (Velte & Azibi, 2015) دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على الاستحقاقات غير العادية لرأس المال العامل وأتعاب المراجعة، كمقياسين بديلين لجودة المراجعة. وباستخدام عينة من الشركات الألمانية والفرنسية، خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، توصلت الدراسة إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة ليس له أي تأثير معنوي على أي من الاستحقاقات غير العادية لرأس المال العامل أو أتعاب المراجعة. وهدفت دراسة (André et al. 2016) إلى دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة. واعتمدت هذه الدراسة على عينة من الشركات الفرنسية التي تقوم بتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة بصورة إلزامية، وعينة من الشركات الإنجليزية والإيطالية التي تقوم بتبني هذا المدخل بصورة

اختيارية، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات الفرنسية، التي تقوم بتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على نحو إلزامي، تتحمل أتعاب مراجعة أكثر مقارنةً بالشركات الإنجليزية والإيطالية، التي تقوم بتبني هذا المدخل على نحو اختياري. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن مدخل المراجعة الخارجية المشتركة ليس له تأثير معنوي على جودة المراجعة مُقاسة بالاستحقاقات غير العادية.

هدفت دراسة (Bianchi, 2018) إلى إجراء دراسة تجريبية لأثر تعاون مراقبي الحسابات في نشر المعرفة بينهم من خلال تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وأثر تبني هذا المدخل على جودة المراجعة في شركات القطاع الخاص في ايطاليا. وبلغت عدد المشاهدات ٤٢١٧ مشاهدة من شركات القطاع الخاص في ايطاليا وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وبين جودة المراجعة. وبشكل عام، تشير النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يُسهل من نقل المعرفة بين مراقبي الحسابات ويزيد من خبرة مراقبي الحسابات.

تناولت دراسة (Quick & Schmidt, 2018) دراسة أثر المراجعة المشتركة وتدوير مراقب الحسابات على استقلال مراقب الحسابات وجودة المراجعة. وقامت هذه الدراسة بإجراء تجربة باستخدام تصميم بين المجموعات في ألمانيا. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباط معنوية سالبة بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وبين استقلالية مراقب الحسابات. وعدم وجود علاقة معنوية بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وبين جودة المراجعة.

ومن خلال عرض هذه المجموعة من الدراسات يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي الأول التالي:

***H1*: تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة بصورة أكبر من المراجعة الفردية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.**

٦-٢-٢ الدراسات التي تناولت أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات:

بصفة عامة، لم يلق موضوع تأثير تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات اهتماماً كبيراً من الباحثين مثلما لقي موضوع تأثير مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة. وعلى حد علم الباحث، لا توجد دراسات تناولت هذا الأثر بطريقة مباشرة، ولكن العديد من الدراسات السابقة (e.g.,Francis et al. 2009; Alanezi et al. 2012; Alfaraih & Alanezi, 2012; Hebert et al. 2013; Lobo et al. 2013; Alsadoun & Aljabr, 2014; Ittonen & Bisogno & Deluca, 2016; Bredinger & Tronnes, 2014; Alfraih, Larsson, 2016; Lesage et al. 2016) تناولت أثر تبني المراجعة الخارجية المشتركة على جودة التقارير المالية وجودة الأرباح وإدارة الأرباح والحد من إعادة صياغة القوائم المالية وهو ما يشير إلى الحد من عدم تماثل المعلومات. وفيما يلي عرض لهذه الدراسات على النحو التالي:

هدفت دراسة (Francis et al. 2009) إلى دراسة أثر المراجعة الخارجية المشتركة الإلزامية المطبقة في فرنسا على جودة الأرباح من خلال انخفاض الاستحقاقات الاختيارية كمقياس على الجودة، واعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونة من ٤٦٧ شركة فرنسية مسجلة في البورصة الفرنسية. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وجودة الأرباح وهو ما يشير إلى الحد من عدم تماثل المعلومات. وتوصلت هذه الدراسة أيضاً، إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات التأمين مقارنة بالمراجعة الفردية.

تناولت دراسة (Alanezi et al., 2012) أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة مقارنةً بمدخل المراجعة الخارجية الثنائية، على مستوى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية، كمقياس بديل لجودة التقارير المالية. وباستخدام عينة من ٣٣ مؤسسة مالية مُقيدة بالبورصة الكويتية، خلال عام ٢٠٠٦، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المالية التي تقوم بتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة كانت أقل التزاماً بمتطلبات الإفصاح الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية، عن الشركات التي تقوم بتبني مدخل المراجعة الخارجية الثنائية. إذ أوضحت هذه الدراسة أن المؤسسات المالية التي تقوم بتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة غالباً

ما يكون أحد مراقبي حساباتها من مكاتب المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى، والآخر من مكاتب المحاسبة والمراجعة الأخرى، ويكون مراقب الحسابات الذي ينتمي لأحد مكاتب المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى هو المسيطر على عملية المراجعة ككل، ويكون لمراقب الحسابات الآخر المشارك معه حصة منخفضة في عملية المراجعة. بينما في المؤسسات المالية التي تقوم بتبني مدخل المراجعة الخارجية الثنائية غالباً ما يكون مراقبا حساباتها من مكاتب المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى، ومن ثَّم فإن قدرة الإدارة على ممارسة ضغوطها للتأثير على رأي اثنين من مراقبي الحسابات من مكاتب محاسبة ومراجعة كبرى، من المحتمل أن تكون أقل عما إذا كان مراقب حسابات واحد فقط من أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى والآخر من أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة الأخرى، كما هو في مدخل المراجعة الخارجية المشتركة.

هدفت دراسة (Alfaraih & Alanezi, 2012) دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على مستوى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية. وباستخدام عينة من ١٦٣ شركة مُقيدة بالبورصة الكويتية، عام ٢٠٠٦، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة لم يؤثر معنوياً على مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح لمعايير التقرير المالي الدولية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن متوسط مستوى التزام الشركات الكويتية بتلك المتطلبات بلغ ٧٥% عام ١٩٩٤، و٧٨% عام ٢٠٠٦ بمعدل زيادة ٤% فقط خلال اثني عشر عاماً. كما توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن بعض الشركات، في عام ٢٠٠٦، قامت بالتقرير عن أقل من ٦٠% من متطلبات الإفصاح الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية، إلا أن مراقبي حسابات هذه الشركات لم يبدوا رأياً متحفظاً في هذا الشأن، إذ أن كافة الشركات الكويتية المُقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية قد حصلت على تقارير غير متحفظة في ذلك العام.

تناولت دراسة (Hebert et al. 2013) دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على الحد من إعادة صياغة القوائم المالية. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود مزايا لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وإبراز دورها في الحد من إعادة صياغة القوائم المالية وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات. وتوصلت دراسة (Lobo et al. 2013) إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، بصورة إلزامية من قبل الشركات الفرنسية المُقيدة بالبورصة، أدى إلى تحسين مستوى وجودة الإفصاح عن خسارة تدهور

الشهرة، ومن ثَّم تحسين جودة التقارير المالية. وتوصلت دراسة (Alsadoun & Aljabr, 2014) إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة بصورة اختيارية ليس له تأثير معنوي على جودة الأرباح المحاسبية، في حين أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة بصورة إلزامية يؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية. وتوصلت دراسة (Ittonen & Tronnes, 2015) إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة بصورة اختيارية، أدى إلى زيادة جودة الأرباح، كمقياس بديل لجودة التقارير المالية وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات. إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على نحو اختياري أدى إلى تخفيض مستوى الاستحقاقات غير العادية وتحسين توقيت الاعتراف بالخسائر، وذلك مقارنةً بمدخل المراجعة الخارجية الفردية.

وتوصلت دراسة (Alfraih, 2016) إلى أن تبني مخل المراجعة الخارجية المشتركة كان له تأثيراً معنوياً موجباً على جودة الربح المحاسبي. إذ أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة ساهم في تحسين المعلومات المحاسبية وخاصة الأرباح من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين، وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات. وهدفت دراسة (Bisogno & Deluca, 2016) إلى دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة اختياريا على جودة الأرباح وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية من خلال تأثيره السلبي على ممارسات إدارة الأرباح. واعتمدت هذه الدراسة على عينة من الشركات الإيطالية غير المدرجة في بورصة الأوراق المالية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التطبيق الاختياري لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يؤثر إيجابياً على جودة الأرباح وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية من خلال تأثيره السلبي على ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات. كما توصلت دراستا (Bredinger & Larsson, 2016; Lesage et al. 2017) إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة لم يمنع الشركات من ممارسة إدارة الأرباح.

ومن خلال عرض هذه المجموعة من الدراسات يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي الثاني التالي:

H2: تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

٦-٢-٣ الدراسات التي تناولت أثر رأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات:

يوجد ندرة شديدة في الدراسات السابقة التي تناولت أثر رأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات، فعلى حد علم الباحث توجد دراسة وحيدة (Abad et al. 2017) من الدراسات التي تناولت أثر رأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات بطريقة مباشرة. بينما الدراسات السابقة الأخرى (Niemi & Sundaren, 2012; Robu, 2015; Vichitsaraubng & Pornupatham, 2015) تناولت أثر رأي مراقب الحسابات على قرارات منح الائتمان، وعلى المحتوى المعلوماتي للمعلومات المالية، وعلى استمرارية أرباح الشركة. وفيما يلي عرض لهذه الدراسات على النحو التالي:

أولاً الدراسة التي تناولت أثر رأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات بطريقة مباشرة. فلقد هدفت دراسة (Abad et al. 2017) إلى دراسة العلاقة بين محتوى تقارير المراجعة ومستويات عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية لعينة من الشركات الإسبانية. وتكونت العينة النهائية لهذه الدراسة من ١٠٣ شركة من الشركات الإسبانية حيث بلغت عدد المشاهدات ٥٦٢ مشاهدة. وبلغت نسبة التقارير المتحفظة من عينة الدراسة ١٢,٦٣%. بينما بلغت نسبة التقارير النظيفة من عينة الدراسة ٨٧,٣٧%. وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن شركات المراجعة التي أبدت رأي متحفظ في تقرير المراجعة أظهرت مستويات عالية جداً من عدم تماثل المعلومات مقارنة بالشركات التي أصدرت رأي نظيف. إذ أوضحت هذه الدراسة وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين إبداء رأي نظيف وعدم تماثل المعلومات، ووجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين إبداء رأي متحفظ وعدم تماثل المعلومات.

ثانياً الدراسات التي تناولت أثر رأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات بطريقة غير مباشرة. فلقد هدفت دراسة (Niemi & Sundaren, 2012) إلى دراسة أثر تعديل آراء مراقبي الحسابات (تعديل تقرير المراجعة) على قرار منح الائتمان من المقرضين بين شركات القطاع الخاص متوسطة وصغيرة الحجم، وينبع الدافع وراء ذلك من حقيقة أن المقرضين هم من بين المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية وتقارير المراجعة الخاصة بشركات القطاع الخاص متوسطة وصغيرة الحجم. وبلغت عدد مشاهدات هذه الدراسة ٥٢٣٤٢ مشاهدة منها ٣٤٣٥ شركة من الشركات التي أصدرت تقارير

مراجعة معدلة. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين تعديل آراء مراقبي الحسابات (تعديل تقرير المراجعة) وبين قرار منح الائتمان.

تناولت دراسة (Robu, 2015) دراسة إثر رأي مراقب الحسابات على المحتوى المعلوماتي للمعلومات المالية التي أفصحت عنها الشركات الرومانية المدرجة في بورصة بوخارست. حللت الدراسة عينة تضم ٥٩ شركة مدرجة في البورصة الرومانية بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. تؤكد النتائج الرئيسية للدراسة على وجود تأثير معنوي للمعلومات المتعلقة بالمركز المالي والأداء المالي، والتي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات والتي تم مراجعتها، على تباين سعر سهم الشركات المدرجة. تم تحديد التأثير على قرارات المستثمرين من خلال المعلومات المتعلقة بالمركز المالي وأداء الشركة وأيضاً بنوع رأي المراجعة الصادر. وأوضحت أيضاً هذه الدراسة أنه يزيد رأي مراقب الحسابات من ثقة المستخدمين في المعلومات المفصح عنها ويلعب رأي مراقب الحسابات دورًا أساسيًا في عملية الاتصال بينهم وبين الشركة. ويتم إرسال رأي مراقب الحسابات من خلال تقرير المراجعة. حيث تتمثل القيمة المضافة لتقرير المراجعة عن طريق الإشارة، في فقرات مختلفة، إلى الأخطاء الجسيمة المحتملة نتيجة لعمليات الغش أو إدارة الأرباح. وهذا يؤدي إلى زيادة المحتوى المعلوماتي للمعلومات المالية في القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها في الأسواق المالية. وأضافت هذه الدراسة إلى أن عدم تماثل المعلومات يدفع المستثمرين بأن يطالبوا بخدمات مراقبي الحسابات. فيقدم مراقبي الحسابات من خلال تقارير المراجعة، رأيًا مهنيًا وموضوعيًا ومستقلًا فيما يتعلق بالعرض في القوائم المالية للنظرة الحقيقية والعادلة في أهم جوانب المركز والأداء المالي وفقًا للإطار المحاسبي. ويتم الحد من الاختلافات في المعلومات بين مستخدمي القوائم المالية، ولا سيما المستثمرون ومقدمو خدماتهم من خلال خدمات المراجعة، التي يتم تنفيذها على القوائم المالية من قبل أشخاص محترفين وموضوعيين ومستقلين. وتُستكمل خدمات المراجعة بتقارير المراجعة التي تهدف إلى دعم قرارات المستثمرين الفعلية والممكنة، كوسيلة اتصال بين مراقب الحسابات ومستخدميه، فيجب أن تكون تقارير المراجعة مفهومة وموضوعية ومقبولة من قبل المستخدمين كمصدر للمعلومات. ويتم تحديد مدى ملائمة المعلومات المقدمة من هذه التقارير من خلال تأثيرها على المستثمرين في عملية اتخاذ القرار.

هدفت دراسة (Vichitsaraubng & Pornupatham, 2015) إلى دراسة العلاقة بين رأي مراقب الحسابات واستمرارية أرباح الشركات المدرجة في تايلاند. وذلك بالتطبيق على ٤٠٩ شركة من الشركات المدرجة في بورصة تايلاند، حيث بلغت عدد المشاهدات ١٧٩١ مشاهدة، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي يتم إبداء رأي متحفظ في تقرير المراجعة الخاصة بها تتسم باستمرارية في الأرباح لديها مقارنة بالشركات التي يتم إبداء رأي نظيف في تقرير المراجعة الخاص بها.

ومن خلال عرض هذه المجموعة من الدراسات يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي الثالث التالي:

H3: إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

كما يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي الرابع من خلال اختبار هل بالفعل يعتبر رأي مراقب الحسابات متغير وسيط في العلاقة بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وعدم تماثل المعلومات. وهو الأمر الذي يعد مساهمة علمية للدراسات التي تناولت هذا الموضوع، حيث لا توجد دراسة أجنبية أو مصرية قامت بدراسة الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات وذلك من خلال اعتبار رأي مراقب الحسابات متغير وسيط. إذ يتوقع الباحث أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة، ويؤدي هذا التأثير إلى الحد من عدم تماثل المعلومات. وبناءً على ما سبق تم اشتقاق الفرض الرئيسي الرابع على النحو التالي:

H4: يؤدي التأثير الإيجابي لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

٦-٣ الدراسة التطبيقية.

يتناول هذا الجزء النقاط التالية: مجتمع وعينة البحث؛ إجراءات اختبار فروض الدراسة؛ متغيرات الدراسة وكيفية قياس المتغيرات؛ ونتائج الدراسة التطبيقية.

٦-٣-١ مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري. ولقد تم اختيار عينة تحكمية حيث تكون عينة الدراسة من ٨٥ شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، ولكن من ضمن هذه الشركات تم الاعتماد على جميع البنوك المدرجة في قطاع البنوك والتي بلغت ١١ بنك، وذلك لأنه كما تم ذكره أعلاه في هذا البحث أن البنوك ملزمة بتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، حيث بلغت عدد المشاهدات ١٣٦٠ مشاهدة، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٧، وتعتمد الدراسة التطبيقية على البيانات التاريخية الفعلية المنشورة سواء بالقوائم المالية السنوية الكاملة أو المتوافرة بمصادر المعلومات. وتم الحصول على بيانات الدراسة من شركة مصر لنشر المعلومات وذلك من خلال الحصول على تقارير المراجعة من التقارير المالية وتم الحصول على أسعار الطلب والعرض (bid-ask spread) من خلال شركة ميست (Mist) خلال فترة الدراسة. وتمثل الشروط الواجب توافرها في مفردات عينة الدراسة كما يلي: أن تكون الشركة مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية. توافر تقارير المراجعة في التقارير المالية السنوية وأسعار الطلب والعرض على أسهم هذه الشركات خلال فترة الدراسة.

ويوضح جدول رقم (١) التالي القطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة[2] وعدد ونسبة شركات كل قطاع بالنسبة لإجمالي مفردات العينة:

جدول (١): عدد شركات عينة الدراسة مصنفة إلى قطاعات.

القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
البنوك	١١	%١٣
موارد أساسية	٨	%٩
كيماويات	٦	%٧
التشييد ومواد البناء	١٨	%٢١
الخدمات المالية باستثناء البنوك	٧	%٨
أغذية ومشروبات	١٧	%٢٠
رعاية صحية وأدوية	١	%١

[2]يوضح الملحق رقم (١) أسماء الشركات التي تضمنتها عينة الدراسة ونوع رأي مراقب الحسابات (إبداء الرأي المتحفظ أو إبداء الرأي النظيف).

خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٣	٤%
منتجات منزلية وشخصية	٤	٥%
سياحة وترفيه	١٠	١٢%
	٨٥ شركة	١٠٠%

٦-٣-٢ إجراءات اختبار فروض الدراسة

قام الباحث بإدخال بيانات الدراسة في البرنامج الإحصائيSPSS لاختبار فروض الدراسة المتعلقة باستخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد اللوجيستي، وتم استخدام البرنامج الإحصائي STATA 13 لاختبار فروض الدراسة فيما يتعلق بدراسة الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات، حيث يعتبر هذا البرنامج من البرامج الإحصائية الملائمة لدراسة الأثر غير المباشر لإحدى المتغيرات المستقلة (تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة) على المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) في حالة وجود متغير وسيط (رأي مراقب الحسابات، إبداء الرأي المتحفظ). ويعتبر هذا البرنامج من أفضل البرامج الإحصائية التي تعتمد على حل المعادلات آنياً، مثله مثل برنامج AMOS، ولكن يفضل برنامج STATA 13 على برنامج AMOS في حالة أن المتغير المستقل يأخذ القيمة صفر أو واحد. وقام الباحث بصياغة النماذج الإحصائية (في شكل معادلة انحدار) اعتماداً على الدراسات السابقة.

النموذج الإحصائي اللازم لاختبار الفرض الرئيسي الأول:

H1: تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة بصورة أكبر من المراجعة الفردية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

$$QAO_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 JA_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \qquad (1)$$

حيث إن:

$QAO_{(it)}$: إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة للشركة (i) في السنة (t).

$JA_{(it)}$: تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة للشركة (I) في السنة (t).

النموذج الإحصائي اللازم لاختبار الفرض الرئيسي الثاني:

H2: تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

$$IA_{(it+1)} = \beta_0 + \beta_1 JA_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \qquad (2)$$

حيث إن:

$IA_{(it+1)}$: عدم تماثل المعلومات في الشركة (i) في السنة (t+1).

$JA_{(it)}$: تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة للشركة (i) في السنة (t).

النموذج الإحصائي اللازم لاختبار الفرض الرئيسي الثالث:

H3: إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

$$IA_{(it+1)} = \beta_0 + \beta_1 QAO_{(it-1)} + \varepsilon_{(it)} \qquad (3)$$

حيث إن:

$IA_{(it+1)}$: عدم تماثل المعلومات في الشركة (i) في السنة (t+1).

$QAO_{(it)}$: إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة للشركة (i) في السنة (t).

النموذج الإحصائي اللازم لاختبار الفرض الرئيسي الرابع:

H4: يؤدي التأثير الإيجابي لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

وذلك من خلال الشكل رقم (١) التالي حيث يعتمد اختبار هذا الفرض على أسلوب تحليل المسار وحل المعادلات آنياً لتوضيح الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات من خلال اعتبار رأي مراقب الحسابات متغير وسيط.

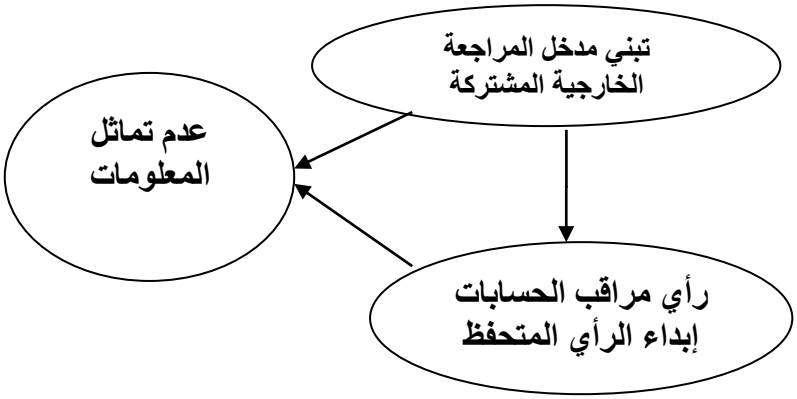

شكل رقم (١) يوضح الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات من خلال اعتبار رأي مراقب الحسابات متغير وسيط

المصدر: من إعداد الباحث

٦-٣-٣ متغيرات الدراسة وكيفية قياس المتغيرات

المتغير المستقل: تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة

تم قياس هذا المتغير عن طريق إضافة متغير وهمي والذي يعبر عن تبني أو عدم تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وذلك خلال فترة الدراسة، حيث سيأخذ القيمة واحد في حالة تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، والقيمة صفر في حالة المراجعة الخارجية الفردية (Bianchi, 2018).

المتغير الوسيط: رأي مراقب الحسابات

تم قياس هذا المتغير عن طريق إضافة متغير وهمي والذي يعبر عن إبداء الرأي المتحفظ أو إبداء الرأي النظيف في تقرير المراجعة وذلك خلال فترة الدراسة، حيث سيأخذ القيمة واحد في حالة إبداء الرأي المتحفظ، والقيمة صفر في حالة إبداء الرأي النظيف (Abad et al. 2017).

المتغير التابع: عدم تماثل المعلومات

تم قياس هذا المتغير من خلال الاعتماد على دراسة (Shroff et al., 2013) حيث يمكن استخدام أحد من المقاييس التالية وفقاً لهذه الدراسة:

١. **المتوسط اليومي للفرق بين سعري العرض والطلب bid-ask spread وهذا الفرق يزداد بزيادة عدم تماثل المعلومات**

٢. المتوسط اليومي لعمق السوق (market depth) وهو متوسط مجموع حجم العرض والطلب بالجنيه لكل عملية تحديد سعر بيع أو شراء

٣. متوسط دقة تنبؤات المحللين الماليين حيث إن زيادة الدقة تشير لانخفاض عدم تماثل المعلومات بين المحللين الماليين والمديرين وبين المحللين وبعضهم البعض.

واستخدم الباحث المقياس الأول لان العديد من الدراسات أظهرت كفاءة هذا المؤشر في قياس عدم تماثل المعلومات.

٦-٣-٤ نتائج الدراسة التطبيقية:

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (٢) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة	٠,٢٣	٠,٤٢	١	٠
رأي مراقب الحسابات – إبداء الرأي المتحفظ	٠,٠٧	٠,٢٦	١	٠
عدم تماثل المعلومات	٠,٥٩	١,١٥	١٤,٣	٠,٠٠

(*) عدد مفردات العينة ١٣٦٠ مشاهدة

يبين الجدول رقم (٢) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة) خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٧. ويشير الجدول السابق إلى أن متوسط المتغيرات التالية (تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، ورأي مراقب الحسابات – إبداء الرأي المتحفظ، وعدم تماثل المعلومات) كانت (٠,٢٣، و٠,٠٧، و٠,٥٩) على التوالي وأن هذه المتوسطات قريبة من الحد الأعلى والحد الأدنى وهو ما يشير إلى أنه يوجد تجانس في البيانات. بينما يشير الجدول السابق إلى أن الانحراف المعياري أعلى من المتوسط نفسه، بما يوضح تباين متغيرات الدراسة لشركات العينة، وهو وضع طبيعي حيث تشمل العينة ٨٥ شركة (١٣٦٠ مشاهدة) في قطاعات مختلفة عن سنوات مختلفة من الازدهار والركود. وذلك كما هو موضح في ملحق التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة ملحق رقم(٢).

نتيجة اختبار درجة الارتباط بين المتغيرات لعينة الدراسة:

جدول رقم (٣) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة:

المتغير	تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة	رأي مراقب الحسابات	عدم تماثل المعلومات
تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة	١	٠,٠٥٣	-٠,١٤٩
رأي مراقب الحسابات – إبداء الرأي المتحفظ	٠,٠٥٣	١	-٠,٠٧٤
عدم تماثل المعلومات	-٠,١٤٩	-٠,٠٧٤	١

(*) عدد مفردات العينة ١٣٦مشاهدة.

قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون لتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، فإذا كانت درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة أقل من ٠,٥ فإن هذا يعنى وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات المستقلة وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الخطى الذاتي. وقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لأن بيانات الدراسة تتبع توزيعاً طبيعياً.

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض (تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، ورأي مراقب الحسابات – إبداء الرأي المتحفظ) كانت أقل من ٠,٥ بمعنى أن درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض ضعيفة. وذلك كما هو موضح في ملحق التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة ملحق رقم(٣).

نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول في صورته البديلة

جدول رقم (٤) نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول في صورته البديلة

	معامل التحديد المعدل R^2	مستوي المعنوية .Sig	قيمة t	معامل المتغير المستقل β
النموذج (١)	%٠,٢	٠,٠٤٩	١,٩٧٠	٠,٠٥٣
(1)	$QAO_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 JA_{(it)} + \varepsilon_{(it)}$			

(*) عدد مفردات العينة ١٣٦٠ مشاهدة، ومستوى المعنوية ٥%.

ومن التحليل الإحصائي للنموذج رقم (١) توصل الباحث إلى ما يلي:

معامل التحديد المعدل $Adjusted\ R^2$= ٠,٠٠٢ وهذا يعنى أن ٠,٢ % من التغيرات التي تحدث في إبداء الرأي المتحفظ يمكن تفسيرها عن طريق تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة. ونتائج الاختبار الإحصائي تؤيد معنوية هذا الأثر، حيث

نجد أن (P–value=٠,٠٤٩) أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وهذا يعنى أن الأثر بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وبين إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة هو أثر معنوي للنموذج ككل عند مستوى معنوية ٥%. ولاختبار معلمات النموذج تم استخدام توزيع t حيث نجد أن معامل تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة = ٠,٠٥٣ وقيمة t المقابلــه لــه = ١,٩٧٠ بمعنويــة (P–value = ٠,٠٤٩) أقــل ٠,٠٥ أي أن هــذا المتغير له تأثير معنوي موجب، وبالتالي يمكن استنتاج أثر مباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك كما هو موضح في ملحق التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة ملحق رقم(٤).

وهذا يعنى قبول الفرض (H1) الذي ينص على: تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة بصورة أكبر من المراجعة الفردية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثاني في صورته البديلة

جدول رقم (٥) نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثاني في صورته البديلة

	معامل التحديد المعدل R^2	مستوي المعنوية .Sig	قيمة t	معامل المتغير المستقل β
النموذج (٢)	٢,١%	٠,٠٠٠	٥,٥٤٦-	٠,١٤٩-
(2)	$IA_{(it+1)} = \beta_0 + \beta_1 JA_{(it)} + \varepsilon_{(it)}$			

(*) عدد مفردات العينة ١٣٦٠ مشاهدة، ومستوى المعنوية ٥%.

ومن التحليل الإحصائي للنموذج رقم (٢) توصل الباحث إلى ما يلي:

معامـل التحديـد المعـدل R^2 Adjusted= ٠,٠٢١ وهـذا يعنـى أن ٢,١% مـن التغيرات التـي تحدث فـي عدم تماثل المعلومـات يمكن تفسيرها عن طريق تبنـي مـدخل المراجعة الخارجيـة المشتركة. ونتـائج الاختبـار الإحصـائي تؤيد معنويـة هذا الأثر، حيث نجد أن (P–value=٠,٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وهذا يعنى أن الأثر بين تبنـي مـدخل المراجعـة الخارجيـة المشـتركة وبـين عدم تماثل المعلومـات هو أثـر معنـوي للنموذج ككل عند مستوى معنويـة ٥%. ولاختبـار معلمـات النمـوذج تم استخدام توزيـع t حيـث نجـد أن معامـل تبنـي مـدخل المراجعـة الخارجيـة المشـتركة = -٠,١٤٩ وقيمـة t المقابلــه لــه = -٥,٥٤٦ بمعنويــة (P–value = ٠,٠٠٠) أقــل ٠,٠٥ أي أن هــذا المتغير له تأثير معنوي سالب، وبالتالي يمكن استنتاج أثر مباشر للمتغير المستقل على

المتغير التابع، وذلك كما هو موضح في ملحق التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة ملحق رقم(٥).

وهذا يعنى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات. وبالتالي تم قبول الفرض (H2) الذي ينص على: تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثالث في صورته البديلة

جدول رقم (٦) نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثالث في صورته البديلة

	معامل التحديد المعدل R^2	مستوي المعنوية .Sig	قيمة t	معامل المتغير المستقل β
النموذج (٣)	%٠,٥	٠,٠٠٧	٢,٧١٨-	٠,٠٧٤-
(3)	$IA_{(it+1)} = \beta_0 + \beta_1 QAO_{(it-1)} + \varepsilon_{(it)}$			

(*) عدد مفردات العينة ١٣٦٠ مشاهدة، ومستوى المعنوية ٥%.

ومن التحليل الإحصائي للنموذج رقم (٣) توصل الباحث إلى ما يلي:

معامل التحديد المعدل Adjusted R^2= ٠,٠٠٥ وهذا يعنى أن ٠,٥% من التغيرات التي تحدث في عدم تماثل المعلومات يمكن تفسيرها عن طريق إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة. ونتائج الاختبار الإحصائي تؤيد معنوية هذا الأثر، حيث نجد أن (P-value=٠,٠٠٧) أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وهذا يعنى أن الأثر بين إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة وبين عدم تماثل المعلومات هو أثر معنوي للنموذج ككل عند مستوى معنوية ٥%. ولاختبار معلمات النموذج تم استخدام توزيع t حيث نجد أن معامل إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة = -٠,٠٧٤ وقيمة t المقابله له = -٢,٧١٨ بمعنوية (P-value = ٠,٠٠٧) أقل ٠,٠٥ أي أن هذا المتغير له تأثير معنوي سالب، وبالتالي يمكن استنتاج أثر مباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك كما هو موضح في ملحق التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة ملحق رقم(٦).

وهذا يعنى أن إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات. وبالتالي تم قبول الفرض (H3) الذي ينص على: إبداء الرأي

المتحفظ في تقرير المراجعة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

نتائج اختبار الفرض الرئيسي الرابع في صورته البديلة

لدراسة الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات، من خلال جعل رأي مراقب الحسابات متغير وسيط، فكان لابد أولاً من دراسة واختبار مدى إمكانية أن يكون رأي مراقب الحسابات متغير وسيط أم لا، ويتم ذلك عن طريق اختبار دراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات، وذلك كما تم اختباره في الفرض الثاني، ثم اختبار دراسة أثر كل من مدخل المراجعة الخارجية المشتركة ورأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات، فإذا انخفض معامل (بيتا) تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة عند دراسة أثر كل من مدخل المراجعة الخارجية المشتركة ورأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات عن أو مقارنة بمعامل (بيتا) تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة عند دراسة تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات، فهذا يشير إلى أن رأي مراقب الحسابات يصلح أن يعتبر متغير وسيط بمعنى يتوسط العلاقة بين تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وعدم تماثل المعلومات.

وتوصل الباحث من إجراء هذا الاختبار إلى أن معامل تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة عند دراسة تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات كان ٠,١٤٩ وانخفض هذا المعامل عند دراسة أثر كل من مدخل المراجعة الخارجية المشتركة ورأي مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات حيث بلغ ٠,١٤٥، وبالتالي فإن رأي مراقب الحسابات يعد متغير وسيط عند دراسة الأثر غير المباشر لدراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات، وذلك كما هو موضح في ملحق التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة ملحق رقم(٧).

جدول رقم (٧) نتائج اختبار الفرض الرئيسي الرابع في صورته البديلة

(توضيح الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات)

	تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة		ابداء الرأي المتحفظ	
	P-value	معامل المتغير	P-value	معامل المتغير
ابداء الرأي المتحفظ	٠,٠٤٩	٠,٠٣٢	-----	-----
عدم تماثل المعلومات	٠,٠٠٠	٠,١٤٥-	٠,٠١٤	٠,٠٦٦-

يعتمد هنا الباحث على ما يسمى بتحليل المسار وذلك لقياس الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات في ظل وجود رأي مراقب الحسابات كمتغير وسيط. وقد توصل الباحث إلى ما يلي:

تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة، حيث نجد أن (P-value=٠,٠٤٩) أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وقيمة معامل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة = ٠,٠٣٢. ويستنتج الباحث أيضاً من الجدول رقم (٧) أن الأثر المعنوي الموجب لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة أدى إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات، فيتضح من أن معامل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة ومعامل إبداء الرأي المتحفظ سالب، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين كل من تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وإبداء الرأي المتحفظ وبين عدم تماثل المعلومات. وذلك كما هو موضح في ملحق التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة ملحق رقم(٧).

وبالتالي يخلص الباحث إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة، وهذا الأثر المعنوي الموجب أدى إلى الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وبالتالي تم قبول الفرض (H4) الذي ينص على: يؤدي التأثير الإيجابي لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

٦-٤ النتائج والاستنتاجات والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

يمكن تلخيص نتائج الدراسة التطبيقية فى النقاط التالية:

- **تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة بصورة أكبر من المراجعة الفردية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.**
- **تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.**
- **إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.**
- **يؤدي التأثير الإيجابي لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.**

الاستنتاجات:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك من خلال اعتبار رأي مراقب الحسابات (إبداء الرأي المتحفظ أو الرأي النظيف) متغير وسيط. إذ تتمثل المساهمة العلمية لهذا البحث في قيام الباحث بصياغة نموذج جديد لدراسة الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك من خلال اعتبار رأي مراقب الحسابات (إبداء الرأي المتحفظ أو الرأي النظيف) متغير وسيط. وعلى حد علم الباحث تعتبر هذه الدراسة أول دراسة قامت بدراسة هذا الأثر غير المباشر السابق ذكره أعلاه في جميع دول العالم بصفة عامة، وفي جمهورية مصر العربية بصفة خاصة.

واستمد البحث أهميته من واقع محاولة الكشف عن أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وأيضاً تمثل أهمية هذا البحث في منفعته لكل من المستثمرين وواضعي المعايير وسوق رأس المال وغيرهم من أصحاب المصلحة في مصر، وغيرها من الدول النامية التي تتشابه بيئة الأعمال فيها مع بيئة

الأعمال المصرية، وبالتالي نبعت أهمية هذا البحث أيضاً من أهمية موضوع رأي مراقب الحسابات في حد ذاته، إذ يعتمد مستخدمي التقارير المالية على رأي مراقب الحسابات، والذي يمثل بالنسبة لهم أحد أهم الاعتبارات التي يعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم. إذ يزيد رأي مراقب الحسابات من ثقة مستخدمي التقارير المالية في المعلومات المفصح عنها.

وتوصل الباحث إلى أن تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة بصورة أكبر من المراجعة الفردية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وإبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة له تأثيراً معنوياً سالباً على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. ويؤدي التأثير الإيجابي لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري..

التوصيات ومجالات البحث المقترحة:

يوصي الباحث بإجراء هذه الدراسة كدراسة مقارنة بين العديد من الدول (عينة من الدول نامية وعينة من دول الاتحاد الأوربي وعينة من الشركات الأمريكية) وذلك من أجل الحصول على فهم أفضل لأثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات الشركات في البيئات الثقافية والاقتصادية المختلفة، حيث سيساهم ذلك في سد الفجوة البحثية في هذا الموضوع والناتجة غالبيتها من وجود تضارب في نتائج الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. ويوصي الباحث بالأخذ في الاعتبار النموذج الذي تم صياغته لقياس الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على عدم تماثل المعلومات، حيث قام الباحث في هذه الدراسة باعتبار رأي مراقب الحسابات متغير وسيط، لذلك يوصي الباحث باعتبار متغير أخر بخلاف رأي مراقب الحسابات متغير وسيط لدراسة هذا الأثر، مثل أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة ودور هذا الأثر على عدم تماثل المعلومات. ويوصي الباحث أيضاً بدراسة أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة ودور هذا الأثر على جودة التقارير المالية.

مراجع البحث

أولاً المراجع باللغة العربية

- الجهاز المركزي للمحاسبات. (١٩٨٨). القانون رقم (١٤٤) الجهاز المركزي للمحاسبات. *متاح على: http://www.cao.gov.eg*.
- العاصي، محمود غانم محمود أحمد. (٢٠١٥). دراسة واختبار أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة والتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية*.
- عبد القوي، أبو بكر شداد حامد، عمر، أحمد محمد الشهير سيد، أبو كريشة، طه زكريا عبد الرحمن.(٢٠١٨). أثر المراجعة المشتركة على تقرير المراجع الخارجي: دراسة تحليلية. *المجلة العلمية- كلية التجارة- جامعة أسيوط، ٦٤(١): ٨-٦٦*.
- متولي، أحمد زكي حسين.(٢٠١٣). قياس أثر تطبيق المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم: دليل من البورصة المصرية. *مجلة التجارة والتمويل- كلية التجارة- جامعة طنطا، ٤(٢): ٤٥٩-٤٠١*.
- محمود، محمد أحمد حنفي. (٢٠١٠). دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية – مع دراسة تطبيقية. *رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية*.
- الهيئة العامة للرقابة المالية. ١٩٩٣. اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١٣٥). *متاح على: http://www.efsa.gov.eg.*
- _____. (٢٠٠١). القانون رقم (١٤٨) التمويل العقاري. *متاح على: http://www.efsa.gov.eg.*
- _____. (٢٠٠٦). قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم (١٠٦) بشأن إصدار النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر. *متاح على: http://www.efsa.gov.eg.*
- _____. (٢٠٠٧). قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٧٩) بشأن قواعد آداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة المُقيدين بسجل الهيئة في مصر. *متاح على: http://www.efsa.gov.eg.*

- ـــــــــــــــــــــــ. (٢٠٠٩). القانون رقم (١٠) بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. *متاح على: http://www.efsa.gov.eg.*
- ـــــــــــــــــــــــ. (٢٠٠٩). قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قرار رقم (٣٣) بشأن القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة. *متاح على: http://www.efsa.gov.eg.*
- وزارة الاستثمار. (١٩٨٨). القانون رقم (١٤٦) الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها. *متاح على: http://www.investment.gov.eg.*
- ـــــــــــــــ. (٢٠١٤). قرار رقم (٢٢) بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١٣٥) لسنة (١٩٩٣). *متاح على: http://www.efsa.gov.eg.*
- وزارة التجارة والصناعة. (١٩٨١). القانون رقم (١٥٩) شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة. *متاح على: http://www.mfti.gov.eg.*
- ـــــــــــــــ. (١٩٨١). القانون رقم (١٠) الإشراف والرقابة على التأمين. *متاح على: http://www.mfti.gov.eg.*
- ـــــــــــــــ. (١٩٩٢). القانون رقم (٩٥) سوق رأس المال. *متاح على: http://www.mfti.gov.eg.*
- ـــــــــــــــ. (٢٠٠٠). القانون رقم (٩٣) الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية. *متاح على: http://www.mfti.gov.eg.*
- ـــــــــــــــ. (٢٠٠٣). القانون رقم (٨٨) البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد. *متاح على: http://www.mfti.gov.eg.*
- وزارة الدولة للتنمية الإدارية. (٢٠٠٨). لجنة الشفافية والنزاهة، التقرير الثاني. *متاح على الموقع الإلكتروني: www.transparency.org.*

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- **Abad, D., Sánchez-Ballesta, J. P., & Yagüe, J. (2017). Audit opinions and information asymmetry in the stock market.** ***Accounting & Finance, 57(2), 565-595.***
- **Alanezi, F. S., Alfaraih, M. M., Alrashaid, E. A., & Albolushi, S. S. (2012). Dual/joint auditors and the level of compliance with international financial reporting standards (IFRS-required**

disclosure) The case of financial institutions in Kuwait. ***Journal of Economic and Administrative Sciences, 28(2), 109-129.***

- **Alfaraih, M. M., & Alanezi, F. S. (2012). THE EFFECTIVENESS OF JOINT AUDITOR REQUIREMENTS IN PROMOTING CORPORATE DISCLOSURE QUALITY.** ***Arab Journal of Administrative Sciences, 19(2).***

- **Alfraih, M. M. (2016). The role of audit quality in firm valuation: Evidence from an emerging capital market with a joint audit requirement.** ***International Journal of Law and Management, 58(5), 575-598.***

- **Al-Hadi, A., Habib, A., Al-Yahyaee, K., & Eulaiwi, B. (2017). Joint audit, political connections and cost of debt capital.** ***International Journal of Auditing, 21(3), 249-270.***

- **Alsadoun, N., & Aljabr, Y. (2014). Joint Audit and Cost of Equity Capital: Evidence from Saudi Arabia.** ***Available at: www.fac.ksu.edu.sa/***

- **André, P., Broye, G., Pong, C., & Schatt, A. (2016). Are joint audits associated with higher audit fees?** ***European Accounting Review, 25(2), 245-274.***

- **Audousset-Coulier, S. (2012). 'Two Big'or Not'Two Big'? -The Consequences of Appointing Two Big 4 Auditors on Audit Pricing in a Joint Audit Setting.** ***working paper.***

- **Azibi, J., & Velte, P. (2015). Are Joint Audits a Proper Instrument for Increased Audit Quality?.** ***British Journal of Applied Science & Technology 7(6): 529-551.***

- **Baldauf, J., & Steckel, R. (2012). Joint audit and accuracy of the auditor's report: An empirical study.,** ***International Journal of Economic Sciences and Applied Research 5 (2): 7-42***

- **Ballas, A. A., & Fafaliou, I. (2008). Market shares and concentration in the EU auditing industry: The effects of Andersen's demise.** ***International Advances in Economic Research, 14*****(4), 485-497.**

- **Bédard, J., Piot, C., & Schatt, A. (2012). Was the European Commission Green Paper, right? An evaluation of the French experience with joint auditing.** ***Unpublished paper, Laval University, University of Brenoble, University of Neuchatel.***

- **Bédard, J., Piot, C., & Schatt, A. (2014). An evaluation of the French experience with joint auditing.**

- **Benali, A. (2013). The shareholders confidence and effectiveness of the joint auditors: empirical validation in the French context.** ***International Journal of Business and Management, 8*****(11), 76.**

- **Bianchi, P. A. (2018). Auditors' joint engagements and audit quality: evidence from Italian private companies.** ***Contemporary Accounting Research, 35(3), 1533-1577.***

- **Bisogno, M., & De Luca, R. (2016). Voluntary joint audit and earnings quality: evidence from Italian SMEs. International Journal of Business Research and Development 5(1): 1-22.**

- **Bredinger, J., & Larsson, H. (2016). The Impartial Need of Joint Audit–Evidence from Swedish firms.**

- **Deng, M., Lu, T., Simunic, D. A., & Ye, M. (2014). Do joint audits improve or impair audit quality?** ***Journal of Accounting Research, 52*****(5), 1029-1060.**

- **Francis, J. R., Richard, C., & Vanstraelen, A. (2009). Assessing France's joint audit requirement: Are two heads better than one?** ***Auditing: A Journal of Practice & Theory, 28*****(2), 35-63.**

- **Haak, M., Muraz, M., & Zieseniß, R. (2018). Joint Audits: Does the Allocation of Audit Work Affect Audit Quality and Audit Fees?** ***Accounting in Europe, 15(1), 55-80.***

- **Hebert, M., & Master, B., (2013), "The Impact of multistate tax compact with drawls on the joint audit program,** ***"Special Report, State Tax office.***

- **Holm, C., & Thinggaard, F. (2014). Leaving a joint audit system: conditional fee reductions.** ***Managerial Auditing Journal, 29*****(2), 131-152.**

- **Humphrey, C., Kausar, A., Loft, A., & Woods, M. (2011). Regulating audit beyond the crisis: A critical discussion of the EU Green Paper.** ***European Accounting Review, 20(3), 431-457.***

- **Ittonen, K., & Trønnes, P. C. (2014). Benefits and costs of appointing joint audit engagement partners.** ***Auditing: A Journal of Practice & Theory, 34*****(3), 23-46.**

- **Karjalainen, J. (2011). Audit quality and cost of debt capital for private firms: Evidence from Finland.** ***International journal of auditing, 15(1), 88-108.***

- **Kermiche, L., & Piot, C. (2018). The audit market dynamics in a mandatory joint audit setting–the French Experience.** ***Journal of Accounting, Auditing & Finance, 33(4), 463-484.***

- **Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N. V., & Kettunen, J. (2017). Consequences of the abandonment of mandatory joint audit: An empirical study of audit costs and audit quality effects.** ***European Accounting Review, 26(2), 311-339.***

- **Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N. V., & Kettunen, J. M. (2011). Is joint audit bad or good? Efficiency perspective evidence from three European countries.**

- **Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N. V., & Kettunen, J. M. (2012). Struggle over joint audit: on behalf of public interest?**

- **Lin, J. W., & Hwang, M. I. (2010). Audit quality, corporate governance, and earnings management: A meta-analysis.** ***International Journal of Auditing*****, *14*(1), 57-77.**

- **Lobo, G. J., Paugam, L., Zhang, D., & Casta, J. F. (2017). The effect of joint auditor pair composition on audit quality: Evidence from impairment tests.** ***Contemporary Accounting Research, 34(1), 118-153.***

- **Lobo, G., Paugam, L., Zhang, L., & Casta, J. F. (2013, May). Effect of Joint Auditor Pair on Conservatism: Evidence from Impairment Tests. In** ***Comptabilité sans Frontières... The French Connection*** **(pp. cd-rom).**

- **Marmousez, S. (2008). The choice of joint-auditors and earnings quality: Evidence from French listed companies.**

- **Mock, T. J., Bédard, J., Coram, P. J., Davis, S. M., Espahbodi, R., & Warne, R. C. (2012). The audit reporting model: Current research synthesis and implications.** ***Auditing: A Journal of Practice & Theory, 32(sp1), 323-351.***

- **Muraz, M., & Ziesenib, R.** ***How do Reputation and Liability Regimes Affect Audit Quality in a Joint Audit Setting?*** **(No. 14-23). Discussion paper.**

- **Niemi, L., & Sundgren, S. (2012). Are modified audit opinions related to the availability of credit? Evidence from Finnish SMEs. *European Accounting Review, 21(4), 767-796.***

- **Paugam, L., & Casta, J. F. (2012). *Assessing Joint Audit Efficiency: Evidence from Impairment-Testing Disclosures* (No. halshs-00671613).**

- **Piot, C. (2007). Auditor concentration in a joint-auditing environment: The French market 1997-2003. *Managerial Auditing Journal*, *22*(2), 161-176.**

- **Porter, B., Ó hÓgartaigh, C., & Baskerville, R. (2009). Report on research conducted in the United Kingdom and New Zealand in 2008 investigating the audit expectation-performance gap and users' understanding of, and desired improvements to, the auditor's report. *Research Commissioned by the IAASB, Exeter*.**

- **Quick, R., & Schmidt, F. (2018). Do audit firm rotation, auditor retention, and joint audits matter? –An experimental investigation of bank directors' and institutional investors' perceptions. *Journal of Accounting Literature, 41, 1-21.***

- **Ratzinger-Sakel, N. V., Audousset-Coulier, S., Kettunen, J., & Lesage, C. (2013). Joint audit: Issues and challenges for researchers and policy-makers. *Accounting in Europe, 10(2), 175-199.***

- **Relvas, G., and C. Pais. 2015. The Cost of Debt, Dimension of the auditor and Joint Auditors: The Case of the Largest European Companies. *Working Paper.***

- **Robu, M. A. (2015). Statistical Analysis of the Audit Opinion influence on the Value Relevance of the Financial information. *Audit Financiar, 13(131).***

- **Robu, M. A., & Robu, I. B. (2015). The influence of the audit report on the relevance of accounting information reported by listed Romanian companies. *Procedia Economics and Finance, 20, 562-570.***

- **Roby, M. A. (2015). Statistical analysis of the audit opinion influence on the value relevance of the financial information. *Audit Financiar, 13(131).***

- **Shroff, N., Sun, A. X., White, H. D., & Zhang, W. (2013). Voluntary disclosure and information asymmetry: Evidence from the 2005 securities offering reform.** ***Journal of Accounting Research, 51*****(5), 1299-1345.**

- **Thinggaard, F., & Kiertzner, L. (2008). Determinants of audit fees: Evidence from a small capital market with a joint audit requirement.** ***International Journal of Auditing, 12*****(2), 141-158.**

- **Velte, P., & Azibi, J. (2015). Are joint audits a proper instrument for increased audit quality.** ***British Journal of Applied Science & Technology, 7*****(6), 528-551.**

- **Vichitsarawong, T., & Pornupatham, S. (2015). Do audit opinions reflect earnings persistence?** ***Managerial Auditing Journal, 30(3), 244-276.***

- **WANG, M. (2014). An assessment of dual audit effect and contagious effect on the audit quality of non-Big N CPA firms for Chinese companies in different markets.**

- **Zerni, M., Haapamäki, E., Järvinen, T., & Niemi, L. (2012). Do joint audits improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits.** ***European Accounting Review, 21(4), 731-765.***

- **Zerni, M., KALLUNKI, J. P., & Nilsson, H. (2010). The entrenchment problem, corporate governance mechanisms, and firm value.** ***Contemporary Accounting Research, 27(4), 1169-1206.***

الملاحق

ملحق رقم (١) أسماء الشركات التي تضمنتها عينة الدراسة ونوع رأي مراقب الحسابات (إبداء الرأي المتحفظ أو إبداء الرأي النظيف).

الشركات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أولاً قطاع البنوك	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
بنك البركة مصر	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
البنك التجاري الدولي- مصر	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
بنك كريدي أجريكول- مصر	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
البنك المصري الخليجي	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
بنك الكويت الوطني مصر	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
بنك فيصل الإسلامي المصري	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
مصرف أبو ظبي الإسلامي -مصر	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
بنك قطر الوطني الأهلي	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
بنك قناة السويس	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
بنك الاتحاد الوطني - مصر	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
ثانياً قطاع الموارد الأساسية	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
شركة الألومنيوم العربية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
شركة أسيك للتعدين - أسكوم	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
شركة مصر للألومنيوم	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف

شركة الحديد والصلب المصرية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
شركة الورق للشرق الأوسط- سيمو	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
الشركة العامة لصناعة الورق - راكتا	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
شركة حديد عز	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
ثالثاً قطاع الكيماويات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**		
شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**		
شركة الصناعات الكيماوية المصرية - كيما	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف		
الشركة المالية والصناعية المصرية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**		
شركة كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف		
شركة مصر لصناعة الكيماويات	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**		
سماد مصر - ايجيفرت	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف		
رابعاً قطاع التشييد ومواد البناء	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**		
شركة أكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	نظيف		
شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف		
الشركة العربية للخزف " سيراميكا ريماس"	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف		
شركة دلتا للإنشاء	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**		

والتعمير																
المصرية لتطوير صناعة البناء	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	نظيف	نظيف	نظيف
العز للسيراميك والبورسلين	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
ليسيكو مصر	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
مصر لصناعة التبريد والتكييف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
الشركة الحديثة للمواد العازلة	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	نظيف	نظيف	نظيف
شركة النصر للأعمال المدنية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
الشركة القومية للأسمنت	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
شركة البويات والصناعات الكيماوية باكين	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
روبكس العالمية لتصنيع البلاستيك	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
اسمنت سيناء	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
شركة السويس للأسمنت	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
اسمنت بورتلاند طره المصرية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
خامساً قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الدلتا للتامين	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف

المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
المجموعة المالية- هيرميس القابضة	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
الشركة القابضة الكويتية المصرية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**
الأهلي للتنمية والاستثمار	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	نظيف	نظيف
البنك المصري لتنمية الصادرات	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
المهندس للتأمين	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
سادساً قطاع أغذية ومشروبات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
القاهرة للدواجن	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	نظيف
الدلتا للسكر	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
مطاحن شرق الدلتا	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
المصرية للدواجن	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
الدولية للمحاصيل الزراعية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	نظيف	**متحفظ**
الإسماعيلية - مصر للدواجن	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
المنصورة للدواجن	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
مطاحن وسط وغرب الدلتا	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
مطاحن مصر الوسطى	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
مصر للزيوت والصابون	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
مطاحن شمال القاهرة	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف

شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	نظيف	نظيف
مطاحن جنوب القاهرة والجيزة	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
الشركة العربية لمنتجات الألبان - اراب ديري- باندا	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
مطاحن مصر العليا	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**
سابعا قطاع رعاية صحية وأدوية	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**		
أكتوبر فارما ش م م	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	نظيف	نظيف		
ثامناً قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**		
الخدمات الملاحية والبترولية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف		
الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف		
الشروق الحديثة للطباعة والتغليف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**		
تاسعاً قطاع منتجات منزلية وشخصية	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**		
النيل لخليج الأقطان (NCGC)	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**		
الإسكندرية للغزل والنسيج (SPIN)	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**		
العربية لخليج الأقطان (ACGC)	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**		
النصر للملابس والمنسوجات (KABO)	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	نظيف	نظيف	نظيف		
عاشراً قطاع سياحة وترفيه	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**		
رمكو لإنشاء القرى	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**	**متحفظ**		

السياحية																
المصرية للمشروعات السياحية العالمية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
المصرية للمنتجعات السياحية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
مصر للفنادق	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
أوراسكوم للفنادق والتنمية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
بيراميزا للفنادق والقرى السياحية	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
رواد مصر للاستثمار السياحي	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
رواد السياحة الرواد	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	**متحفظ**	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
شارم دريمز للاستثمار السياحي	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف
عبر المحيطات للسياحة	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف

ملحق رقم (٢) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Joint	1360	0	1	.23	.422
Opinion	1360	0	1	.07	.256
IA	1360	.00000000	14.36628075	.5860307593	1.1547046152 1
Valid N (listwise)	1360				

ملحق رقم (٣) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

Correlations

		Joint	Opinion	IA
Joint	Pearson Correlation	1	.053*	-.149**
	Sig. (2-tailed)		.049	.000
	N	1360	1360	1360
Opinion	Pearson Correlation	.053*	1	-.074**
	Sig. (2-tailed)	.049		.007
	N	1360	1360	1360
IA	Pearson Correlation	-.149**	-.074**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.007	
	N	1360	1360	1360

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم (٤) نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول في صورته البديلة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.053[a]	.003	.002	.256
a. Predictors: (Constant), Joint				

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.254	1	.254	3.880	.049[a]
	Residual	88.969	1358	.066		
	Total	89.224	1359			

a. Predictors: (Constant), Joint

b. Dependent Variable: Opinion

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.063	.008		7.973	.000
	Joint	.032	.016	.053	1.970	.049

a. Dependent Variable: Opinion

ملحق رقم (٥) نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثاني في صورته البديلة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.149[a]	.022	.021	1.14226455996
a. Predictors: (Constant), Joint				

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	40.137	1	40.137	30.762	.000[a]
	Residual	1771.875	1358	1.305		
	Total	1812.013	1359			

a. Predictors: (Constant), Joint

b. Dependent Variable: IA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.680	.035		19.258	.000
	Joint	-.408	.074	-.149	-5.546	.000

a. Dependent Variable: IA

ملحق رقم (٦) نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثالث في صورته البديلة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.074[a]	.005	.005	1.15199943874
a. Predictors: (Constant), Opinion				

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.807	1	9.807	7.390	.007[a]
	Residual	1802.205	1358	1.327		
	Total	1812.013	1359			

a. Predictors: (Constant), Opinion

b. Dependent Variable: IA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.609	.032		18.808	.000
	Opinion	-.332	.122	-.074	-2.718	.007

a. Dependent Variable: IA

ملحق رقم (٧) نتائج اختبار الفرض الرئيسي الرابع في صورته البديلة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.163[a]	.026	.025	1.14015909040
a. Predictors: (Constant), Opinion, Joint				

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	47.963	2	23.982	18.448	.000[a]
	Residual	1764.049	1357	1.300		
	Total	1812.013	1359			

a. Predictors: (Constant), Opinion, Joint

b. Dependent Variable: IA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.699	.036		19.376	.000
	Joint	-.398	.073	-.145	-5.418	.000
	Opinion	-.297	.121	-.066	-2.454	.014

a. Dependent Variable: IA

Matrices (Group number 1 - Default model)

Indirect Effects (Group number 1 - Default model)

	JA	Opinion
Opinion	.049	.....
IA	.000	.014

Standardized Indirect Effects (Group number 1 - Default model)

	JA	Opinion
Opinion	.032	.....
IA	-.145	-.066